الأمم المتحدة

A/57/PV.71

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧١**
الثلاثاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مامبا (سوازيلند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثالث (A/57/80)

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

تقرير الأمين العام (A/57/57 و Add.1)

مشروع قرار (A/57/L.48)

(ب) **صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة، والصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار/والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والمصيد العرضي والمرتجع في مصائد الأسماك، والتطورات الأخرى**

تقرير الأمين العام (A/57/459)

مشروع قرار (A/57/L.49)

(ج) **اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال**

مشروع قرار (A/57/L.50)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عُمِّم في الوثيقة A/57/80 التقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ من أجل تسهيل الاستعراض السنوي من جانب الجمعية العامة للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات في اجتماعها الثالث.

أعطي الكلمة لممثل البرازيل لعرض مشروع القرار A/57/L.48.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-72914 (A)

السيد دي مورا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض، تحت البند ٢٥ (أ) من جدول الأعمال، مشروع القرار A/57/L.48، بعنوان ''المحيطات وقانون البحار''. وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى المقدمين: أوروغواي، وبولندا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، وسيراليون، وقبرص، ومدغشقر، وموناكو، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وسيعرض ممثل الولايات المتحدة مشاريع القرارات الأخرى المقدمة تحت هذا البند.

أود أن أعرب عن امتنان وفدي لجميع الذين ساهموا إسهاما نشطا في مفاوضاتنا، وعلى وجه الخصوص السيد جوليان فاسالو ممثل مالطة الذي عمل ميسِّرا مشاركا للمشاورات غير الرسمية. كما أود أن أشكر السيدة أنيك دي مارفي وموظفيها في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية على مساعدتهم المهنية.

يبرز مشروع القرار ومناقشة اليوم بشأن تقرير الأمين العام التزام الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. وكما ورد في ديباجة المشروع وردد في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ثمة وعي متزايد دوما بأهمية المحيطات والبحار للنظام البيئي للكرة الأرضية. إذ أنها تلعب دورا حاسم الأهمية في توفير الأمن الغذائي العالمي، وإدامة الرخاء الاقتصادي وضمان رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة. ويدرك المشروع ارتباط جميع مسائل المحيطات وضرورة تناول جميع جوانب المسألة بأسلوب متكامل، وهو يؤيد بالتالي القرار المتخذ في جوهانسبرغ لإنشاء عملية للإبلاغ والتقييم العالميين للبيئة البحرية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٤.

ويتناول المشروع عددا من المشاكل الملحّة مثل الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم؛ وتدهور البيئة البحرية بسبب المصادر البرية والتلوث من السفن؛ والجرائم في البحار. وهو يؤكد ضرورة بناء القدرات والتطبيق الفعال للمعرفة العلمية والتكنولوجيا لتناول هذه المشاكل بصورة مجدية.

والمشروع يلاحظ التطورات الجديدة الهامة من أجل الإنشاء الكامل للإطار المؤسسي الذي تتوخاه الاتفاقية لإنشاء نظام إدارة عالمية للمحيطات. وكان آخر إنجاز هو دخول اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ حيز النفاذ في العام الماضي. والهدف الذي وضع في جوهانسبرغ لإنفاذ خطة العمل الدولي لإدارة الثروة السمكية بحلول عام ٢٠٠٥ دليل مستحب على التأييد الواسع النطاق لاتخاذ تدابير فورية في هذا المجال. وهذه المسألة والمسائل الأخرى ذات الصلة بالأسماك يتناولها مشروعا القرارين المعروضان علينا اليوم.

ومشروع القرار الجامع يرحب أيضا بمجموعة من ''الأولويات'' تشهد على الإرساء التدريجي للنظام القانوني الذي تتوخاه الاتفاقية. وفي حالة السلطة الدولية لقاع البحار، إن الدراسة الأولية التي قام بها المجلس للتقارير السنوية عن التنقيب والاستقراء عن النويدات متعددة المعادن في المنطقة تفتح أفقا جديدا شاسعا للاستخدام المنظم والرشيد لموارد قيِّمة بأسلوب يتفق والتنمية المنصفة لتراث مشترك للبشرية.

والعرض الذي قدّمه الاتحاد الروسي فيما يتصل بإنشاء حدود خارجية للرصيف القاري فيما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري يفتح المجال للدول الساحلية لاستغلال هذه الموارد استغلالا منتجا كما يفتح المجال للمجتمع الدولي الأوسع للتشاطر في التنمية المنظمة لثروات المحيطات.

وثمة أولوية أخرى هي استعراض العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، التي أتمت من فورها دورة الثلاث سنوات الأولى.

واستنادا إلى توصيات جلسة هذه السنة، يتصدى مشروع القرار بصفة خاصة لمجالين. فمن جهة، يؤكد مشروع القرار على أهمية زيادة التنسيق فيما بين الدول لضمان تنفيذ تدابير حماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، تنفيذا فعالا. استنتاجات المناقشات التي جرت في نيسان/أبريل الماضي ساعدت على ضمان إيلاء شؤون المحيطات مكانة بارزة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

ومن الجهة الأخرى، يؤكد مشروع القرار أيضا على التفهم المتزايد لضرورة التركيز على القضايا المشتركة بين القطاعات التي هي جوهر أي سياسة فعالة وشاملة. ويشير مشروع القرار إلى الدور الحاسم الذي يؤديه بناء القدرات والتعاون الإقليمي والإدارة المتكاملة للمحيطات من أجل تحقيق الأهداف الأوسع نطاقا المتضمنة في الاتفاقية. ويمثل تحديد الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها التعاون الإقليمي والتنسيق فيما بين الوكالات إلى تعزيز هذه الروابط بشكل متسق مع أهداف الاتفاقية الغرض الأساسي لعملية المشاورات.

ويغطي مشروع القرار أيضا مجموعة كبيرة من القضايا ذات صلة مباشرة بشؤون المحيطات. ويشير أيضا إلى العمل الهام الذي قامت به المحكمة الدولية لقانون البحار في تعزيز حكم القانون. وينصب التركيز بشأن السلامة والأمن البحريين على اعتماد نهج مشترك للتنفيذ والتحقيق والوقاية. وفيما يتعلق بتدهور البيئة البحرية، وردت الإشارة إلى ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي من أجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

لقد جاء مشروع القرار نتيجة لعملية مفاوضات تقوم على التراضي إلى درجة كبيرة وتعكس القبول الواسع النطاق لدور الاتفاقية في تعزيز حكم القانون، وهذه مساهمة تتجاوز حدود شؤون المحيطات. واستلهاما لروح التفهم هذه، يحدوني الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وأود الآن أن أبدي ملاحظات قليلة باسم بلدي. ستنعكس آراء البرازيل إلى حد كبير في البيان الذي ستلقي به كوستاريكا باسم مجموعة ريو. بيد أني أود أن أشير إلى قضايا رئيسية معينة.

دخول الاتفاقية حيز النفاذ منذ ثماني سنوات مضت كان بمثابة علامة فارقة لعمل جماعي. ومع ذلك ما زال يتعين تنفيذ ما تعد به الاتفاقية والتنفيذ والتنظيم الفعال بشكل كامل لإطار العمل القانوني الدولي الذي أنشأته. لقد أسفر استغلال المحيطات بدون رقابة وعلى نحو غير مستدام، بما في ذلك زيادة مستويات الإفراط في صيد السمك، إلى فقدان التنوع البيولوجي وإلى نشوب صراعات إقليمية وإلى تدهور الموارد البحرية الحية.

ومن الواضح أن هناك تفهم متزايد لترابط مشاكل المحيطات والبحار وضرورة اتباع نهج شمولي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة إحراز التقدم في وضع إطار عمل قانوني عصري لتنظيم استخدامها. وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، فإننا نرحب بدخول اتفاق عام ١٩٩٥ للأرصدة السمكية حيز النفاذ كما نرحب بدوره، الذي هو دور تكميلي لخطة عمل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ونعتقد أن العملية التشاورية، تحت القيادة المقتدرة للمنسقين، قد ساعدت في تركيز الاهتمام على ضرورة زيادة التنسيق. وعلى أقل تقدير، فقد جمعت بين متخصصين وأوضحت بجلاء أكبر قضايا تقتضي اتخاذ إجراء مشترك.

ويدل اختيار مجالات التركيز للعملية التشاورية في السنة القادمة على تغير طبيعة مناقشتنا. لقد تحوّل التركيز إلى التصدي بطريقة متكاملة لمسائل تتسم بقدر أكبر من التحديد والطابع العملي وتثير شواغل فورية لدى الجميع. ومن ثم، فإن موضوع سلامة الملاحة موضوع تكميلي لموضوع حماية البيئة البحرية الضعيفة. وتعرب البرازيل عن سرورها لرؤية موضوع بناء القدرات في مكان الصدارة في هذه الحالة فيما يتعلق بمسألة إعداد الخرائط البحرية. ويتسم بناء القدرات ونقل الموارد التكنولوجية الحديثة بأهمية حاسمة ليس فقط لسلامة الملاحة، بل إنه يوفر أيضا زخما من أجل التنمية الأهلية لعلم وتكنولوجيا البحار ووضع برامج وطنية شاملة. ومن الضروري تشغيل الآليات الإقليمية والعالمية الموجودة حاليا لتعزيز التعاون الدولي. وعلى هذا النحو فقط ستحصل بلدان كثيرة، وبخاصة بلدان نامية، على الوسائل لتعزيز الاستغلال المستدام لمواردها البحرية.

وتأكد التزام البرازيل ببناء القدرات باستضافتها في وقت سابق من هذه السنة للدورة التدريبية الإقليمية لمدة خمسة أيام، في ريو دي جانيرو، عن ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري. وتم إعداد هذه الدورة التدريبية نتيجة للخبرة العملية والتقنية المكتسبة في إعداد تقريرنا، الذي نأمل أن نقدمه إلى اللجنة في المستقبل القريب. ونتيجة للاستجابة المشجعة لدورة التدريب في هذه السنة، تبحث البرازيل إمكانية استضافة دورة تدريبية ثانية.

وفيما يتعلق بالموارد البحرية غير الحية، تنظر البرازيل بعين التقدير لأعمال السلطة الدولية لقاع البحار. وإصدار العقود مؤخرا من أجل التنقيب عن العقيدات المتعددة المعادن واستكشافها يفتح فصلا جديدا في التنمية المستدامة لموارد المحيطات. ونقدر بصفة خاصة العمل الذي قامت به اللجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة في تحديد المبادئ التوجيهية البيئية الضرورية من أجل أنشطة المستقبل في ميدان الترسيبات الكبريتيدية المؤلفة من عدة معادن والقشور الغنية بالكوبالت في المنطقة.

تجرى مناقشة اليوم في وقت له أهمية خاصة. ونشعر بامتياز فريد لإجرائنا المناقشات في ظل خلفية احتفالات الأمس بالذكرى السنوية العشرين على فتح باب التوقيع على الاتفاقية. ولقد أتيحت لنا الفرصة بصحبة بعض آباء الاتفاقية المؤسسين المرموقين، لاستعراض الإنجازات التاريخية التي حققتها وإجراء استعراض أوّلي لكثير من التحديات التي تواجهنا ونحن نبحث فيما سيحدث في العشرين سنة القادمة. وقدم لنا هذا الحدث منظورا بشأن الماضي وتشجيعا للمستقبل. وقبل كل شيء، هيأ لنا فرصة لإعادة تكريس جهود بلداننا والمجتمع الدولي ككل للعمل وللرؤية التي حددناها لأنفسنا منذ عقدين مضيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لتعرض مشروعي القرارين A/57/L.49 و A/57/L.50.

السيدة وست (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يتشرف وفدي بتقديم مشروع القرار المعنون ''المحيطات وقانون البحار'' الذي عرضته البرازيل من فورها. ونتشرف أيضا بأن نعرض، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/57/L.49، المتعلق بعدد من قضايا مصائد الأسماك، ومشروع القرار A/57/L.50 المتعلق باتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. ويسرني أن أبلِّغ الجمعية العامة بإضافة بعض بلدان إلى قائمة مقدمي مشروعي القرارين المعنيين بمصائد الأسماك. وفيما يتعلق بمشروعي القرارين كليهما، البلدان التي انضمت إلى مقدميهما هي سانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا والسنغال وسيراليون

ومالطة وموناكو. وانضمت أوروغواي إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/57/L.50.

ونقترح اعتماد مشروعي هذين القرارين بتوافق الآراء. ونعتقد أن مشروعي القرارين المعروضين أمامنا اليوم يتضمنان مجموعة من القضايا المعاصرة في مجال المحيطات وهي مجموعة تم التفكير فيها على نحو جيد ومتوازن ويستند إلى أولويات واهتمامات الدول الأعضاء. ومشروعا القرارين غير شاملين، ولكنهما يمثلان توافقا في الآراء بشأن طرق التصدي لكثير من التحديات التي نواجهها كي يتسنى لنا أن نجعل بيئات المحيطات آمنة وصحية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لجميع الوفود التي استعرضت النصين ومفاهيمهما، والتي قدمت اقتراحات وعملت استلهاما بروح التعاون. ونعرب عن تقديرنا بخاصة للمساعدات التي قدمتها وفود أخرى لكولين مكيف، ممثل الولايات المتحدة الذي نسّق المفاوضات بشأن مشروعي القرارين المتعلقين بمصائد الأسماك. ونود أن نشكر أيضا مارسيل بياتو ممثل البرازيل وجوليان فاسالو ممثل مالطة على دورهما القيادي الممتاز في المناقشات المتعلقة بمشروع القرار A/57/L.48 بشأن المحيطات وقانون البحار. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة على عملها المتفاني ودعمها لنا طوال السنة. لقد قامت هذه الشعبة أمس، بالتعاون مع سفير نيوزيلندا دون ماكاي ولجنته رفيعة المستوى، بتنظيم احتفالية رائعة بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وترى الولايات المتحدة أن التصديق على الاتفاقات الدولية لإدارة مصائد الأسماك وتنفيذها أمر يمثّل أداة هامة لحماية الأرصدة السمكية الدولية، ولتشجيع الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وتوفير الأمن الغذائي. ويسرُّنا أنه قد تم التأكيد على أهمية تنفيذ هذه الاتفاقات وعلى وسائل بناء القدرات اللازمة لتحسين الإدارة في كل من مشروعي القرارين بشأن مصائد الأسماك المعروضين علينا اليوم.

وقبل عام مضى، دخل حيز النفاذ الاتفاق الخاص بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية) التي تمثّل إنجازا حقيقيا بالنسبة لإدارة مصائد الأسماك الدولية ولتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وترى الولايات المتحدة أن اتفاق الأرصدة السمكية هذا يمثّل ملحقا هاما لاتفاقية قانون البحار. ونحث جميع الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاق الأرصدة السمكية وكذلك في اتفاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بامتثال سفن الصيد في أعالي البحار. ونتطلع إلى الاشتراك في العملية التشاورية غير الرسمية الثانية فيما بين الدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية. ويسرُّنا أيضا أنه سيكون بإمكاننا أن نتطلع في العام القادم إلى مشروع قرار واحد بشأن مصائد الأسماك – وهذا أسلوب نرى أنه سيكون معبِّرا عن نهج أكثر توحُّدا للمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك في الأمم المتحدة وميسِّرا له.

ومن العلامات البارزة الأخرى على الصعيد الدولي التي اتسم بها هذا العام مؤتمر القمة العالمي الناجح المعني بالتنمية المستدامة. وتتميز خطة التنفيذ التي اتفق عليها في مؤتمر القمة هذا بأنها طموحة من حيث اتساع مواضيعها ونطاق أنشطتها. وترحب الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذت في مشروعي القرارين المتعلقين بمصائد الأسماك ومشروع القرار بشأن المحيطات. وهي خطوات تشكِّل بداية تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة المشار إليه.

وتناشد تلك الخطة المجتمع الدولي أن يقوم بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية بالاعتماد على التقييمات الإقليمية الحالية. ويستجيب مشروع القرار بشأن المحيطات إلى هذه المناشدة باتخاذ الخطوة الأولى التي تتمثل في مطالبة الأمين العام بأن يقوم – بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومع برامج ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة – بتقديم مقترح تنفيذي إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى التشاور مع الأمانة العامة بشأن مسائل مثل كيفية الاستفادة القصوى من الخبرة الفنية الحالية لدى فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وأنسب دور للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وعقد اجتماع حكومي دولي.

وتناشد خطة التنفيذ المجتمع الدولي أن يضع برامج عمل إقليمية ويحسِّن الروابط مع الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة للموارد الساحلية والبحرية. ويطالب مشروع القرار بشأن المحيطات الدول بأن تضع أيضا برامج وطنية وإقليمية ودولية تستهدف وقف الخسائر التي تصيب التنوع البيولوجي البحري. وترحب الولايات المتحدة بهذا التشديد على النُهج الإقليمية المتكاملة لمعالجة قضايا المحيطات.

وفي هذا السياق، نود أن نسترعي اهتمام هذه الهيئة إلى المبادرة الخاصة بشراكة المحيطات من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء التي يجري التخطيط لها من أجل منطقة الكاريبي. وتستهدف شراكة من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء التوصل إلى نهج متكامل لإدارة مستجمعات المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية. وسيكون مجال تركيزه عمليا وهادفا إلى تحقيق نتائج. وستسعى تلك المبادرة إلى تحسين التعاون وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وتبدأ شراكة من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء في منطقة الكاريبي الأوسع نطاقا في عام ٢٠٠٣. وأملنا أن تصبح هذه الشراكة نموذجا ناجحا لبذل جهود مماثلة في مناطق أخرى من العالم.

ويواصل مشروع القرار بشأن المحيطات المعروض علينا اليوم اتباع ممارسة المشاورات غير الرسمية التي تجريها الأمم المتحدة بشأن قضايا المحيطات. ونرحب بذلك المقرر ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأنه في المستقبل. ونتوقع أن تستمر جهودنا وتجاربنا وأفكارنا الجماعية في تعزيز تفهم هذه الهيئة للقضايا الهامة للمحيطات والنظر فيها. وبينما نستطلع مواضيع ربما لم تكن منتظرة قبل ٢٠ عاما، فإننا نتوقع أن يكون بإمكاننا التوصل إلى حلول في نطاق الإطار القانوني الواجب التطبيق.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى جهود جماعية ترمي إلى إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونؤيد الأهداف التي تم تحديدها بوضوح من أجل تلك الآلية والتي تشمل ضمن جملة أمور الشفافية والفعالية والاستجابة والشمولية ووضوح الولاية والتعاون والاتصال بالمنظمات الإقليمية، وندرك أن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب بذل جهود مستمرة على مر الزمن.

وقبل أن أختتم كلمتي، يبدو من المناسب أن أشير إلى المجالات الهامة العديدة التي تتناولها حاليا المنظمة البحرية الدولية. وفيما يتعلق بالمسائل التي تتراوح بين التلوث الناجم عن صرف مياه الصابورة وغيرها من الأخطار التي تهدد البيئة البحرية، وقمع الأعمال غير القانونية التي ترتكب ضد الملاحة، ومواجهة التهديد الذي يشكِّله الإرهاب، تقوم المنظمة البحرية الدولية بشكل مطّرد بتيسير التوصل إلى أوجه تفاهم ومبادئ توجيهية عالمية في هذا الخصوص. وتؤيد

الولايات المتحدة تمام التأييد النداءات الواردة في مشروع القرار بشأن المحيطات من أجل دعم شتى أوجه العمل الذي تقوم به المنظمة البحرية الدولية.

بالأمس كان من حسن حظنا أن احتلفنا بالذكرى السنوية العشرين لاستكمال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع اختتامنا لمداولاتنا بشأن مشاريع القرارات المقدمة هذا العام بشأن المحيطات ومصائد الأسماك، قد نتساءل ما هي المنجزات التي نريد أن نحتفل بها في عام ٢٠٢٢. هل سنكون قادرين على أن نترك لأولادنا بحارا مليئة بالأسماك الحية؟ هل سيكون لدينا فهم أفضل لآثار محيطاتنا على مناخ كوكبنا الأرضي؟ هل ستكون لدينا ممارسات وطنية وإقليمية وعالمية تقلِّل إلى أدنى حد ممكن آثار النفايات والملوِّثات على محيطاتنا العالمية؟ هل سنتمكن من تحقيق توازن منصف ومنسّق بين الاستخدامات المتعددة التي نطلبها من بحارنا العالمية؟

ومن الأقوال التي نكررها باستمرار أن قضايا المحيطات هي قضايا عالمية بحكم طبيعتها. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ الأساسي لا تزال له وجاهته. وهذه الهيئة – منظومة الأمم المتحدة – تمثِّل أحد المحافل التي يمكننا أن نعمل فيها سويا لصالح محيطاتنا. وتشكِّل مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة أمامنا اليوم – والتي تحدد الأهداف المشتركة التي بوسعنا جميعا أن نؤيدها وننفِّذها – خطوات في الاتجاه الصحيح.

السيد شارلس مانيانق (السودان): يطيب لي باسم وفد بلادي أن أحيي الذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لقد كانت احتفالية الأمس مناسبة تاريخية عظيمة، مؤكدة الطابع العالمي للاتفاقية ومرسّخة للمفاهيم التي تدعو إلى أن تظل البحار والمحيطات تراثا بشريا مشتركا. وننتهز هذه المناسبة لنتقدم بالشكر لإدارة المحيطات وقانون البحار ومعهد قانون البحار في جامعة فرجينيا ولكافة الجهات التي أسهمت في إخراج الاحتفال.

يعلِّق المجتمع الدولي بعد عشرين عاما من التوقيع على الاتفاقية آمالا كبيرة لتعزيز مفهوم التعاون والتضامن في إطار خلق بيئة بحرية سليمة ومعافاة ومبنية على نظم جديدة للانتفاع من المصادر الطبيعية والموارد في قاع البحار والمحيطات، ولوقف التدهور الذي بدأت تعاني منه البيئة البحرية بسبب التلوث، ولحماية المناطق الإيكولوجية والبيولوجية والمشاهد البحرية الجميلة والمواقع والآثار الثقافية في باطن البحار والمحيطات. إن الحاجة المتزايدة لاستغلال الموارد البشرية تتطلب من المجتمع الدولي سن القوانين الرامية لتنظيم المشاكل المعقدة وتحقيق التوازن للاستغلال الرشيد للموارد الأحيائية ووضع إطار مستقبلي شامل لتسوية المنازعات البحرية وفقا لمبادئ سيادة القانون.

بالرغم من القبول المتصاعد الذي وجدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتزايد عدد الدول الموقِّعة على الاتفاقية، إلا أن الحاجة ماسة لبذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق هدف المشاركة الشاملة حتى نتمكن من وضع نُهج متكاملة لحماية البيئة البحرية والموارد وحفظها وإدارتها، ووضع القواعد والمعايير الدولية، واتخاذ تدابير عملية تدعم الأنشطة وتساعد في إجراء عمليات التقييم والرصد. ولا بد في هذا السبيل من بناء القدرات الوطنية ودفع مفاهيم العمل الإقليمي والإدارة المتكاملة للمحيطات.

يشيد وفد بلادي في هذا المقام بالدعم السخي المقدم من حكومة النرويج للصندوق الاستئماني لإعداد البيانات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري، في مساعدة للدول النامية، وخاصة الأقل نموا منها والدول الجزرية الصغيرة، حتى تتمكن من إعداد البيانات المقدمة إلى لجنة حدود

الجرف القاري بناء على منطوق المادة (٧٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد أعرب وفد بلادي في اجتماعات الدول الأطراف عن أهمية الدعم والتعاون الفني لأقل الدول نموا حتى تتمكن من الاستفادة من البحوث العلمية والمصادر والثروات في قاع البحار لدعم اقتصادياتها ورفع المستوى المعيشي لسكانها.

لا بد من إنفاذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد بجوهانسبرغ في الفترة من ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، التي أكدت على أهمية المحيطات والبحار كمكونات أساسية للنظام الإيكولوجي للكرة الأرضية وكعناصر حيوية للأمن الغذائي العالمي المستدام لا سيما في البلدان النامية. وأكد المؤتمر كذلك على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون للإدارة المتكاملة للمحيطات إنفاذا لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ودعا المؤتمر كذلك إلى ضرورة إنشاء آلية فعالة وشفافة ومنتظمة للتنسيق فيما بين الوكالات فيما يتعلق بمسائل المحيطات والسواحل داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن أحكام هذا التنسيق وتنفيذ القرارات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والتنسيق من شأنه أن يعزز جهود الدول النامية والأقل نموا للاستفادة من مستويات التنسيق الدولي، وعلى الصعيد الإقليمي، وفيما بين الدول، لدعم برامج التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، فضلا عن تمكينها من المشاركة في المحافل العلمية، خاصة المجالات التي تعالج المسائل المتصلة بعلوم وتكنولوجيا البحار.

ختاما، فإن وفد بلادي يهيب بجميع الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل تعزيز برامج وأنشطة التعاون التقني وبناء قدرات الدول الأقل نموا في مجالات الحماية البيئية وإدارة مصائد الأسماك وسلامة وأمن البحار والملاحة والأبحاث العلمية ورسم الحدود البحرية وغيرها من الأنشطة الهامة التي تكفل توافر الخبرات الوطنية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تود ماليزيا أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على تقريره الشامل حول المحيطات وقانون البحار الوارد في الوثيقتين A/57/57 و Add.1. ويسعد ماليزيا أن تشارك في مناقشة هذا البند، التي تعقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

لقد شاركت ماليزيا بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٢. وبوصفنا دولة بحرية ودولة ساحلية مطلة على واحد من أكثر مضايق العالم ازدحاما، مضيق ملقا، فإن ماليزيا تهتم اهتماما خاصا بالنظام القانوني الذي ينظم المحيطات والبحار. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وثيقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. وهذه الاتفاقية التي ولدت نتيجة لتزاوج أو لحل وسط بين التنبؤ واسترجاع الأحداث الماضية قد أطلق عليها بحق دستور المحيطات. والنظر إليها على أنها حل وسط سيكشف عن نقاط ضعفها ولكن النظر إليها على أنها تزاوج سيؤدي إلى بعث التشجيع والأمل في المستقبل.

لقد استحدثت الاتفاقية عددا من المفاهيم والمبادئ المبتكرة بصورة كبيرة. وتود ماليزيا أن تشيد بمبدع هذه المبادئ الذي أطلق عليه لقب أبي قانون البحار. في عام ١٩٦٧، قدم السفير الراحل آرفيد باردو فكرتين تشتملان على بذور التطور في المستقبل؛ الأولى أن موارد التنقيب عن المعادن في أعماق البحار تشكل تراثا مشتركا للإنسانية، والثانية أن جميع الجوانب المتصلة بالمحيطات مترابطة وينبغي تناولها ككل متكامل.

ويجب اعتبار الاتفاقية عملية مستمرة وليست ناتجا نهائيا. وهي عملية تتطلب دراسة وتقييما مستمرين للتصدي

للاحتياجات المتغيرة للتطورات المرتبطة بشؤون المحيطات وقانون البحار. إن اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي تعاملت حتى الآن بصورة أساسية مع أمور الميزانية والأمور الإدارية، لديها دور مهم تؤديه في هذا الصدد. ويرحب وفدي أيضا بعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٣/٥٤ (٢٠٠٠) تسهيلا لاستعراض الجمعية سنويا للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات على نحو فعّال وبنّاء، والتي عقدت بالفعل ثلاث دورات.

ونحن نرى أن هذه العملية تكمل دور اجتماع الدول الأطراف في التعامل مع المسائل المنبثقة عن تنفيذ الاتفاقية. وليس اجتماع الدول الأطراف مختصا بالتعامل مع المسائل التي تتداخل أو تتعارض فيما بين الاتفاقية والأنظمة السارية في أماكن أخرى. ولا يمكن لأي جهة بخلاف الجمعية العامة وعضويتها العالمية أن تفعل ذلك. وهنا يأتي دور العملية التشاورية. إذ أنها تيسِّر المناقشة واتخاذ القرارات بشأن الأمور المشار إليها في التقرير السنوي للأمين العام. ومع ذلك، ترى ماليزيا أنه يمكن دمج دوري اجتماع الدول الأطراف والعملية التشاورية، حينما تصبح عضوية الاتفاقية عالمية بقدر عالمية عضوية الجمعية العامة.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في عمل ثلاث مؤسسات أنشأتها الاتفاقية وهي السلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري والمحكمة الدولية لقانون البحار.

وتركِّز السلطة الدولية لقاع البحار على أمور تتعلق بالتنقيب عن عقيدات المنغنيز واستكشافها. ونحن ندعو السلطة إلى النظر في وضع موارد أخرى مكتشفة حديثا – مثل الكبريتيدات، والموارد الوراثية وهايدرات الميثان – داخل نطاق أنشطتها.

وفيما يتعلق باللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، تفهم ماليزيا أن اللجنة، باعتبارها مؤسسة مؤقتة تصورتها الاتفاقية، ستوقف أنشطتها عندما تعلن كل الحدود البحرية. ومع ذلك، نود أن نقترح أن يستمر وجود اللجنة، بالنظر إلى التطورات غير المتوقعة مثل ظهور دول جديدة. وماليزيا تقوم في الوقت الراهن بعمليات مسح وتقييم مكثفة لمناطقها الخاصة بالجرف القاري حتى تتمكن من تقديم رسم منطقة الجرف القاري بها خلال السنوات القليلة القادمة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لقانون البحار، يسرنا أن نلاحظ أنها تناولت ١١ قضية وأصدرت أحكامها بسرعة وباقتدار. مما زاد من مصداقيتها. وتلك الحقيقة أثبتت خطأ الرأي القائل بأن المحكمة ليس هناك سبب لوجودها.

ووفد بلدي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.49. ونؤكد مجددا تأييدنا للوقف الاختياري لصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة، ونعتقد أنه مما يحقق الصالح المشترك للمجتمع الدولي أن يمنع استنزاف الأرصدة السمكية بسبب تلك الممارسات. وقد اتخذت ماليزيا تدابير عملية عديدة، تتضمن أنشطة إنفاذ، للتعامل مع تلك المشكلة. وأحد تلك التدابير هو تنفيذ مخطط للرصد والرقابة والمسح في برنامجنا لإدارة المصائد لضمان أن تدخل قوارب الصيد المصرّح لها فقط إلى المناطق المحددة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لماليزيا والمناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان الأخرى. ونحن نعمل أيضا على استخدام جهاز تجريبي، يسمى جهاز استبعاد فراخ السمك والنفايات، على معدات شباك الصيد الجرافة.

واتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، المتعلقة بحفظ وإدارة واستغلال الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، التي

دخلت حيز النفاذ العام الماضي، أداة هامة لضمان الاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية واستخدامها على الوجه الأمثل. وماليزيا تدرس في الوقت الراهن الاتفاق رغبة في أن تصبح طرفا فيه. ونأمل أن توفر المساعدة اللازمة للدول التي تطلبها، لضمان الحفظ والإدارة الفعالين للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي ألا تكون هناك أية ازدواجية بين البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوكالات ذات الصلة بالأمم المتحدة للحفاظ على تلك الأرصدة وإدارتها.

والمناقشات بشأن البيئة والتنمية المستدامة لا تكتمل دون الإشارة إلى المحيطات والبيئة البحرية ومواردها. وماليزيا ترى أن كل مصادر تدهور البيئة البحرية يجب أن تعالج - بما فيها الأنشطة البرية والأنشطة في قاع البحار، والتخلص من النفايات، والتلوث الناجم عن المراكب والتلوث من الغلاف الجوي، أو عن طريقه. ومبادرات سابقة، مثل جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تناولت المسائل المتعلقة بموارد المحيطات والبيئة البحرية. ومؤخرا جدا، تناول مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أيضا وبشكل مكثف التنمية المستدامة في سياق المحيطات والبحار. وماليزيا تؤيد تأييدا تاما تلك المبادرات وستضمن الوفاء بتطلعاتها.

ومع ذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لإنشاء آلية مناسبة لإمداد المؤسسات التي تنشئها تلك المبادرات بالوسائل لدراسة المشاكل المترابطة للمحيطات في مجموعها ولتحديد المسائل والبرامج والاستراتيجيات اللازمة. وهذا من شأنه أن يضمن ألا يكون تنظيم المحيطات مجزءا ومن شأنه أن يكون متمشيا مع التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

ونحن نعتقد أن الجمعية العامة نفسها هي الآلية الملائمة للنظر في المشاكل المترابطة للمحيطات في مجموعها. ومع أن عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المعنية بقانون البحار قامت - بطريقة ما - بذلك الدور، فإنها تفتقر إلى الوظائف القضائية والتقنية والاقتصادية. ولذلك تقترح ماليزيا تحويل العملية من مجرد عملية تشاور إلى ''جمعية للمحيطات'' موكولة إليها دراسة تنمية شؤون المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعملها من شأنه أن يضطلع به في ظل خلفية التطورات الشاملة في كل المسائل المتعلقة بالمحيطات. وتلك الجمعية ستكون قادرة على أن تصبح محفلا للتفاوض وستكون لها ولاية لاتخاذ القرارات وتوجيه بعض الوكالات التي تقع تحت مظلة الأمم المتحدة للقيام ببعض المهام حسب الاقتضاء.

لقد عمل المجتمع الدولي بجهد كبير طوال سنوات عديدة لوضع نظام قانوني ينظم الأمور ذات الصلة بالمحيطات والبحار. ولذلك يجب أن تكون مسؤوليتنا المشتركة ضمان أن يظل هذا النظام القانوني الدولي على أهميته ويحظى بقبول عالمي. وفي هذا الشأن، تشجع ماليزيا الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية بأن تفعل ذلك. وذلك سيسهم في زيادة تطوير وتعزيز القانون الدولي المتعلق بالمحيطات والبحار.

السيد كوفود (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، تؤيد هذا البيان.

أود أن أذكر أن مداخلتي ستكون أقصر من النص المطبوع الذي يجري توزيعه مراعاة لقيود الوقت. وأدعو الوفود إلى الرجوع إلى النسخة الأطول.

يحتفل هذا العام بمرور العقدين الأولين من عمر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ودخولها حيز النفاذ، منذ ثمانية أعوام، كانت له أهمية كبرى لإنشاء إطار قانوني دولي شامل لإدارة المحيطات. وكان هذا أيضا عام عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، بعد ١٠ سنوات من مؤتمر قمة ريو. والاتحاد الأوروبي يعتقد أن نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ تشكل إطارا للإجراءات التي ينبغي اتخاذها في السنوات المقبلة. والتي ينبغي زيادة تطويرها وتنفيذها من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظماتها.

بند جدول الأعمال المعنون ''المحيطات وقانون البحار'' يبرز كيف أن المحيطات وسيادة القانون أصبحا غير قابلين للانفصال. والاتفاقية، بينما أكدت من جديد قواعد القانون العرفي والاتفاقيات السابقة، تمخضت أيضا عن قانون البحار الجديد وكانت مصدر إلهام لاتفاقات دولية هامة تحكم المحيطات في جوانب متعددة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإدارة موارد المحيطات وحماية البيئة البحرية. والقبول العالمي للاتفاقية وكل الاتفاقات ذات الصلة، بالغ الأهمية بالنظر إلى دوره الشامل في النظام القانوني الذي يحكم محيطات العالم. ومن الأساسي أيضا أن تتصرف كل الأطراف بما يتفق اتفاقا تاما مع الاتفاقية.

وفي هذا الشأن لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بشأن إعلانات لدول تبدو في الحقيقة أنها تحفظات تستبعد أو تعدل الأثر القانوني لبعض أحكام الاتفاقية. ولما كانت الاتفاقية تذكر بوضوح في المادة ٣٠٩ أنه لا يجوز إبداء أية تحفظات، فإن تلك الإعلانات لا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني. وعلاوة على ذلك، الاتحاد الأوروبي لا يقبل تنفيذ الدول الأطراف تشريعات وطنية لا تتمشى مع الاتفاقية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمنجزات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر هذا العام. وقد نتج عن المؤتمر تحسن ملحوظ في توقعات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو عملي بصورة أكبر، وخاصة تنفيذ الفصل ١٧ منه بشأن المحيطات. وأسهم الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة في نتائج مؤتمر القمة، كما أنه مصمم على أن يؤدي دورا نشطا في العملية المستمرة. وسيوفر الاتحاد الأوروبي فرصا من أجل إجراء البحوث على المناطق البحرية المحمية استجابة لقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بإصلاح الأنظمة البيئية المائية المتدهور بحول عام ٢٠١٥، وذلك ضمن أمور أخرى، من خلال تعاونه العلمي الدولي في إطار البرنامج الإطاري السادس للأبحاث.

ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، تم اعتماد صكوك قانونية دولية جديدة. ومع ذلك، لا تكفي هذه التشريعات لمنع المشاكل الموجودة من النمو أو المشاكل الجديدة من النشوء. وما زال لدينا تلوث أكثر مما هو مناسب وإفراط في استغلال الموارد السمكية ومشاكل تتعلق بالسلامة البحرية، فضلا عن معدلات جريمة متزايدة وقضايا أخرى كثيرة تشغل البال. وإلى حد ما يعزى هذا لمستوى تنفيذ الدول وتطبيقها غير الوافي للقانون الدولي الموجود فعلا.

وقد اتفق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هذه السنة على قرارات هامة فيما يتعلق بالمحيطات، مثل قرار إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات فعالة وشفافة ومنتظمة بشأن قضايا المحيطات والسواحل في إطار منظومة الأمم المتحدة؛ والحاجة لتعزيز اللجنة الأوقيانوغرافية

الحكومية الدولية بوصفها مركز تنسيق للأبحاث؛ والأهداف والجداول الزمنية التي اتفق عليها فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي؛ والأرصدة السمكية؛ وإنشاء شبكة مناطق بحرية محمية بحلول عام ٢٠١٢؛ وإقامة عملية منتظمة لإعداد التقارير عن حالة البيئة البحرية وتقييمها في إطار الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠٤.

ورغم ذلك، لقد كانت وما زالت إحدى المشاكل التي تثير الانشغال أكثر من غيرها فيما يتصل بالمحيطات والبحار هي حالة الموارد البحرية الحية المتدهورة، أساسا بسبب الإفراط في استغلال الموارد السمكية. ونحن، في الاتحاد الأوروبي، اتخذنا خطوات عديدة بغية تحقيق توازن أفضل بين الموارد السمكية البحرية المتذبذبة وعملية صيد الأسماك، أهمها تنقيح السياسة المشتركة لمصائد الأسماك قبل نهاية هذه السنة. واتخذنا بعض الخطوات الهامة للنهوض بنظام الإدارة وسياسة الأسطول والهياكل. كما أننا ننظر في السيطرة والتنفيذ.

وفي بعض الوجوه، استثمر مال أكثر مما هو مناسب في أسطول صيد الأسماك ونتجت عن ذلك زيادة في القدرات عن الحد اللازم نظرا لأن الأسماك المتوفرة أقل مما هو مناسب لتحقيق استثمارات مربحة. وهذا يؤدي إلى انتهاك قواعد صيك الأسماك والإفراط في استغلال الموارد السمكية؛ ويتعين إيجاد حل لتقليص القدرات العالمية الزائدة لصيد الأسماك. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد اهتماماته بشأن الإفراط في صيك الأسماك.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء التأثير الخطير للحوادث في البحر على البيئة البحرية. وفي حالة آخر حادث لتحطم ناقلة الزيت بريستيج قبالة ساحل إسبانيا والبرتغال، رأينا مرة أخرى التلوث الخطير التي تسببه ناقلة ذات هيكل واحد قديمة. ومن الأهمية القصوى أن يجري تحسين سياسة السلامة البحرية بغية تقليص خطر الحوادث، وتحاشي فقدان الأرواح البشرية ومنع التلوث البحري. وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات الهامة نتيجة للحوادث الخطيرة الأخرى – على سبيل المثال حادث السفينة إيريكا.

ومع ذلك، توضح حادثة الناقلة بريستيج بجلاء أن هناك حاجة لاتخاذ مزيد من التدابير التماسا للسلامة البحرية وتحسينها من أجل تقليص الخطر الناجم عن التلوث البحري الجسيم. وتمثل السلامة البحرية ومنع التلوث هدفين مشتركين ينبغي أن يتجاوزا الخلافات الوطنية أو الإقليمية. ومن ثم يساند الاتحاد الأوروبي بشدة المنظمة البحرية الدولية بوصفها المنظم الأساسي للسلامة البحرية ومنع التلوث البحري. ويود الاتحاد الأوروبي أن يساعد في تحديد نقاط الضعف والفجوات في القواعد الدولية وتنفيذها ومعالجة هذه النقاط في المنتدى المناسب. وينطبق نفس الشيء على تعزيز تنظيم السلامة البحرية، حيث تجري حاليا مناقشات مكثفة في إطار المنظمة البحرية الدولية.

وكما لاحظت الجمعية العامة بقلق عميق في غضون السنوات الماضية، تستمر البيئة البحرية في التدهور نتيجة التلوث بسبب إلقاء النفايات الخطرة. وينبغي عدم الإبطاء في دخول بروتوكول ١٩٩٦ الملحق باتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى إلى حيز النفاذ. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على التصديق على بروتوكول عام ١٩٩٦ حتى يتسنى له أن يحل مكان اتفاقية ١٩٧٣ بوصفه النظام العالمي الدولي الوحيد الذي ينظم إلقاء النفايات في البحر.

وسيعتمد تحقيق نتائج ملموسة في البحث العلمي البحري بدرجة كبيرة على بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي كليهما وعلى نقل التكنولوجيا. وفي الاتحاد الأوروبي، سنشجع تعاونا أفضل وتنسيقا للبحث

العلمي البحري بشأن مصائد الأسماك والبيئة. وينبغي أن نواصل الجهود الحالية لتعزيز بناء القدرات وأن نظل قيد الاستعراض من أجل ضمان أن تعالج المشاكل الناشئة والأولويات. وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج لوضع نظم جمع بيانات أفضل اتساقا. فالبيانات المحسنة ستحسن فهمنا لكيفية عمل الأنظمة البيئية البحرية وتساعدنا على إدارتها بصورة أفضل.

وقد ظلت القرصنة والسلب المسلح في جدول الأعمال الدولي لسنوات كثيرة الآن. وسبّب العدد الكبير من الحوادث قلقا دوليا حادا كما تم اتخاذ كثير من الإجراءات على مر السنوات للتعامل مع هذه المشكلة. وتمثل جرائم القرصنة والسلب المسلح فعلا تهديدا خطيرا للملاحين وللنقل البحري التجاري الدولي يتطلب تركيزا مستمرا وجهودا جديدة من الدول والمنظمات الدولية.

وكان اجتماع الخبراء بشأن الأمن البحري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في مانيلا في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٢ إحدى المبادرات الأخيرة في جهود مكافحة القرصنة. وكانت نتيجة الاجتماع عددا من الاقتراحات البناءة من أجل المزيد من التعاون الدولي والإقليمي.

وتعزز قدرة الدول لاتخاذ ردود فعالة على التحديات الكثيرة في شؤون المحيطات بصورة ملموسة عندما تتخذ تدابير للتعاون الإقليمي. وعلى المستوى العالمي، تحتاج المنظمة البحرية الدولية للاستمرار في أداء دور القيادة وينبغي أن تظل المنتدى لإعداد ردود فعالة على حوادث القرصنة والسلب المسلح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراءات التي اتخذتها المنظمة حتى الآن، من قبيل وضع مدونة قواعد سلوك للتحقيقات وإعداد التعديلات للاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، وإضافة تدابير خاصة لتعزيز الأمن البحري، كما يشجع المنظمة على مواصلة عملها. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول على مساندة جهود المنظمة بالإضافة إلى المبادرات المماثلة في المنظمات الأخرى، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الجمارك العالمية.

لقد أغضبت سلسلة من الأحداث العديدة للإرهاب الدولي المجتمع الدولي وأظهرت احتقار الإرهابيين الذي لا يمكن فهمه للحياة الإنسانية. والإرهاب الدولي مدرج في جدول الأعمال الدولي عندما يتعلق الأمر بالأمن البحري أيضا، وقد أوضح المجتمع الدولي إرادته لمكافحة الإرهاب. وقد برهنت المنظمة البحرية الدولية مرة أخرى على أنها هيئة فعالة تابعة للأمم المتحدة كما أن من المتوقع اعتماد التعديلات بغية تعزيز الأمن البحري حالما يحل شهر كانون الأول/ديسمبر هذا العام. ويدعم الاتحاد الأوروبي بشدة هذه المبادرات الدولية بشأن الأمن البحري.

وتؤكد حوادث متعددة متعلقة بإنقاذ مهاجرين غير قانونيين مكروبين في عرض البحر ضرورة إيجاد حلول أكثر إلزاما وقابلية للتنفيذ. وهذا بالفعل موضوع يثير القلق ويحتاج بإلحاح للتعامل معه من قِبل المجتمع الدولي. وخلافا للمأساة الإنسانية المتصلة، والتي يمكن أن تؤثر على أية منطقة في العالم، يثير العدد المتنامي للأشخاص الذين يتعرضون للخطر في عرض البحر نطاقا واسعا من القضايا السياسية والقانونية المتصلة، ضمن أمور أخرى، باتفاقية قانون البحار والاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر لعام ١٩٧٤. هذه القضية الصعبة، التي تشغل مستويات متنوعة من الاختصاص ينبغي أن تعالج بصورة شاملة وهادئة بهدف إيجاد حلول دولية طويلة الأجل ووافية.

ومن ثم يدعو الاتحاد الأوروبي، اعترافا منه بالعمل الذي تقوم به المنظمة البحرية الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتعزيز التعاون الدولي، الذي ينبغي أن

يركِّز على توفير المعلومات بغية منع الأشخاص من القيام برحلات خطرة في البحر، وعلى منع ملاك السفن وربابنتها من نقل المهاجرين غير القانونيين عن طريق البحر، وعلى تطوير وتوفيق إجراءات إيصال الأشخاص المكروبين في عرض البحر إلى مكان آمن. وفي هذا الصدد، فإن احتمال إجراء مناقشة عن المسألة الأخيرة في دورة مقبلة للعملية الاستشارية غير الرسمية المعنية بشؤون المحيطات قد يكون مفيدا.

إن تعقد النظام الدولي للمحيطات والبحار هائل. وأصبحت مسألة التنسيق والتعاون الدوليين أكثر حتمية لكفالة تنفيذ كل المعايير الموجودة بطريقة متسقة وتقييم الاحتياجات لاتخاذ إجراء في المستقبل على المستويات الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي. وإن الجمعية العامة، إذ تدرك العلاقات الوثيقة القائمة بين الجوانب المتصلة بالمحيطات، أقرت بهذا عن طريق وضع عملية غير رسمية لمناقشة شؤون المحيطات بشكل متكامل، استنادا إلى الاتفاقية وعلى جدول أعمال القرن ٢١، ولاقتراح مسائل محددة ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة.

وإن العملية الاستشارية غير الرسمية المعنية بشؤون المحيطات التي عقدت اجتماعها الثالث من ٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قد قامت مجددا بشكل يبعث على الارتياح الشديد بالوفاء بولايتها من خلال توفير مقومات هامة لفهم المحيطات بشكل أفضل وإبراز مسائل تقتضي اتخاذ إجراءات مشتركة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار المتخذ في هذه الجلسة العامة بمواصلة العملية الاستشارية لفترة ثلاث سنوات أخرى، وفقا للقرار ٣٣/٥٤، ويتطلع إلى المشاركة بنشاط في اجتماعها في السنة المقبلة. ونرحب بزيادة تركيز العملية الاستشارية على المسائل الملموسة والعملية، بما في ذلك التطورات بشأن المسائل التي جرت مناقشتها في اجتماعات سابقة.

وكان الاتحاد الأوروبي يتوقع من اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، أن تضطلع بدور رئيسي لتحسين التنسيق المشترك بين الوكالات والتعاون عبر القطاعات في شؤون المحيطات ضمن منظومة الأمم المتحدة. ولكننا علمنا من تقرير الأمين العام أن اللجنة الفرعية قد تم حلها.

نعتقد أنه لا بد من إيلاء مزيد من التفكير البنّاء للتعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات ضمن الإطار القائم لمنظومة الأمم المتحدة، من دون أن نسمح بأن تصبح العملية ذات طابع مؤسسي أو بيروقراطي. وإن مشروع القرار الذي سيعتمد، يدعو الأمين العام إلى أن ينشئ في إطار منظومة الأمم المتحدة آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات، تكون فعالة وشفافة ومنتظمة بشأن المحيطات والمسائل الساحلية. ونتطلع إلى رؤية تطورات بناءة في هذا الصدد.

أخيرا، أود أن أشكر الأمين العام والأمانة العامة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على هذا التقرير الشامل والقيِّم عن المحيطات وقانون البحار. ويمثل التقرير عادة ركيزة للمناقشة في الجمعية العامة وكذلك للمناقشة في إطار العملية الاستشارية غير الرسمية المعنية بشؤون المحيطات. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية المقومات التي توفرها المنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المعنية بشؤون المحيطات، للتقرير عن المحيطات وقانون البحار.

السيد زيكيلي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن الشكر، باسم وفد بلادي، للمنسقين بشأن كل من مشاريع القرارات المتعلقة بالبنود ٢٥ (أ)، (ب) و (ج) من جدول الأعمال. ونود أن نشكر أيضا الأمين العام على إعداد

وتقديم تقاريره التي تعطي عرضا عاما للتطورات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وتوفر عناصر حيوية للمناقشة والتفاوض في نطاق العملية الاستشارية غير الرسمية.

وفي نفس الوقت، يؤيد وفد بلادي البيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة ريو.

لقد مثّل فتح باب التوقيع على الاتفاقية الذروة التي بلغتها روح التعاون التي كانت ضرورية لوضع نظام قانوني للمحيطات. وأن الذين حازوا على امتياز المشاركة في مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، شهدوا قيام نظام ما برح يشكِّل تحديات للمجتمع الدولي، وقد تخطى العقبات التي كانت تعوق التعاون الوثيق والأنجع بين الدول.

هذا ما حصل مثلا بالنسبة إلى إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة. وكما أعلن أعلى ممثلينا مقاما، السفير جورجي كاستانيدا، فإن مفهوم ما كان يسمى بالممتلكات البحرية لم يمثل أرضية مشتركة فحسب إنما شكّل أيضا أفضل مفهوم وفّق بين مصالح واحتياجات الدول الساحلية والمجتمع الدولي، وأصبح بالتالي نقطة التلاقي بين مختلف المواقف المعبّر عنها في المؤتمر. والسفير كاستانيدا نفسه، في وصفه النجاح في إبرام الاتفاقية بالمخاطرة المحسوبة، توصل في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ إلى أن تدخل المكسيك عددا من الإصلاحات الدستورية، وتستحدث تشريعات محلية معينة، وتقيم منطقة اقتصادية خالصة في المكسيك، تتمتع بالتالي بنفس الهيئة والنطاق اللذين ستعترف بهما الاتفاقية بعد بضع سنوات.

وبعد مرور عشرين سنة على فتح باب التوقيع على الاتفاقية، تؤكد بلادي مجددا صلاحية النظام القانوني للمحيطات وتثني على أمثال السفير كاستانيدا الذين ساهموا مساهمة رئيسية في نجاح النظام. ولهذا السبب، تقدم حكومة المكسيك للجمعية العامة إصدارا جديدا لإحدى أكثر مساهمات السفير كاستانيدا الخطية قيمة، ويتجلى فيه الدور الذي قرر بلدنا الاضطلاع به في تعزيز القانون البحري المعاصر. ويشرفنا أيضا أن نذكِّر بمساهمات مكسيكية أخرى، وعلى سبيل المثال تلك التي قام بها السفير أنطونيو غوميز روبليدو، فيما يتعلق بحسن النية والقانون التعسفي الوارد ذكرهما في المادة ٣٠٠ من الاتفاقية.

وبالنسبة إلى أحكام الجزء الخامس عشر المعنية بمجال التسوية السلمية للنزاعات، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن المكسيك ستدلي قريبا ببيان فيما يتعلق باختيارها للوسائل، وفقا لما تنص عليه المادة ٢٨٧ من الاتفاقية. وسيؤكد ذلك الإعلان ثقة حكومتي بالمؤسسات المنشأة قبل ٢٠ سنة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار. وفي نفس الوقت، ستقر بالدور الهام الذي اضطلعت به محكمة العدل الدولية في تطوير القانون البحري المعاصر.

وبالمثل، وفي هذا السياق، قررت حكومة بلادي تعيين أفراد للقيام بالتحكيم والمصالحة وخبراء، عملا بالمرفقات الخامس والسابع والثامن للاتفاقية. وبذلك، تعير المكسيك اهتماما للنداء الذي توجهت به الجمعية العامة في مشروع القرار الحالي المعني بشؤون المحيطات وقانون البحار، وكذلك في مشروع القرار المعني بمنع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية الذي جرى اعتماده في اللجنة السادسة في هذه الدورة.

إن الطابع العالمي الذي تتسم به الاتفاقية كان دائما بالنسبة إلى المكسيك شرطا مسبقا أساسيا لنجاح النظام البحري. واليوم أصبحت عالمية النظام البحري حقيقة تشتمل على القليل من التوقعات. لذلك، وإدراكا منا لمسؤوليتنا في تعزيز تلك العالمية، واستجابة للقرارات المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك المشروع الحالي، يسرني

أن أبلغ هذه الجمعية أن الجهاز التنفيذي في بلدي رفع مؤخرا إلى مجلس الشيوخ في الجمهورية الاتفاق بشأن الجزء الحادي عشر للمصادقة عليه. ولهذا السبب، أستطيع تأكيد أن المكسيك ستكون قريبا جدا في وضع يسمح لها بإيداع الصك اللازم وبالتالي المشاركة بنشاط أكبر وبمزيد من الالتزام في عمل السلطة الدولية لقاع البحار.

لا بد من الإقرار بشكل عام بدور السلطة ودعمه. لهذا السبب، نرحب بالمبادرات الرامية إلى وضع إطار معياري لاستكشاف واستغلال الكبريتيدات المنتجة للمنغنيز والحديد والقشور الغنية بالكوبالت. وفي هذا الصدد، ستواصل المكسيك مشاركتها النشطة في نظام قاع البحار، لأنها مقتنعة اقتناعا كاملا أنه سيكون بوسع السلطة، بموجب ولايتها، أن تحافظ على مصالح المجتمع الدولي وفرادى البلدان، سواء تعلّق الأمر بمسائل اقتصادية أو بمسائل حماية البيئة البحرية في ضوء الأنشطة الجارية في المنطقة. ولئن تحقق الكثير على مدى ٢٠ عاما مضت، فالنظام البحري الذي أنشأته الاتفاقية يفرض تحديات هامة تتعلق بحماية البيئة البحرية، والوصول إلى الموارد الحية، وبناء القدرات، والتنسيق والتعاون والتنمية المستدامة. ومن الشواغل الأخرى التي يوليها بلدي أهمية خاصة، ما يتعلق بحماية وحفظ الموارد البحرية الحية. وهذه تشمل ضرورة استعراض النظام بالنسبة لحفظ الحيتان بغية تجهيز أنفسنا بالآليات التي تدعم فعلا حماية تلك الثدييات البحرية. ونرى في هذا الصدد أن من الملائم إعداد مقترحات تساعد في تلبية هذه الضرورة.

والوفد المكسيكي يرحب بمشروع القرار الحالي بشأن المحيطات وقانون البحار (A/57/L.48) الذي يعكس التحديات والضرورات التي تواجهنا. وبالنسبة لبلدي، فمن الضروري أن تركِّز جميع الجهود المشتركة في سبيل التنمية المستدامة، التركيز الواجب على حماية النظم الإيكولوجية الهشة والضعيفة المذكورة في الفقرة ٥ من المادة ١٩٤ من الاتفاقية. وذلك ينطبق على حماية الشُعب المرجانية ونظمها الإيكولوجية حيث تضررت من الآثار الفيزيائية من السفن والسكان. وهذا مشار إليه في مشروع القرار الحالي الذي يشير إلى المقرر سادسا/٣ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعتمدة مؤخرا.

والتعاون الدولي ضروري لدرء الآثار السلبية ولرعاية تلك النظم الإيكولوجية وإصلاحها. وتأتي المساعدة في تحسين القدرات الهيدروغرافية وكفالة الرسومات الفعالة للخرائط أمرا أساسيا، لا لحماية البيئة البحرية فحسب بل ولكفالة السلامة الملاحية. وفي ذلك الصدد، أصبح بلدي مؤخرا عضوا كامل العضوية في المنظمة الهيدروغرافية الدولية، التي نأمل في إقامة تعاون أوثق معها.

أما عن السلامة الملاحية فإن وفد المكسيك يولي أهمية للإحاطة في مشروع القرار بمشكلة الاتجار بالمهاجرين، ولأن ذلك يتم بطريقة تتفق وأحكام البروتوكول المتعلق بهذا الموضوع والملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

كذلك تود حكومة المكسيك أن تسجل وتعرب عن تقديرها لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. ولذا يسرنا أن مشروع القرار يسلِّم بدور الشعبة في مجال التعاون والتنسيق وفي مجال المساعدة التقنية للدول، وبشكل محدد فيما يتعلق بإقرار البيانات الجغرافية وتحديد المناطق البحرية.

ويرحب الوفد المكسيكي بمقرر الجمعية العامة تمديد عمر العملية التشاورية مما أسهم في تحسين وتدقيق المناقشة بشأن المناطق التي تحتاج إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات في مناخ من المشاركة المفتوحة.

وفيما يخص بلدي فإن المناقشات في الدورة القادمة للعملية التشاورية ستكون بالغة الأهمية. وكما قلت آنفا فإن من أهم الشواغل لدينا ما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية

الضعيفة، وهو ما ينطبق أيضا على الأثر الفيزيائي لتصادمات السفن مع الشُعاب المرجانية، فهذه مشكلة تقلقنا كثيرا.

ومن القضايا ذات الأولوية لحكومة المكسيك التعاون الإقليمي من أجل الإدارة المتكاملة للمحيطات، وفي المقام الأول، التنفيذ الفعال للاتفاقية، وخاصة في مجال إقرار البيانات الجغرافية وتعيين الحدود البحرية. ويذكر الأعضاء أن الاجتماع العام الأول لمؤتمر الكاريبي بشأن تعيين الحدود البحرية عقد بمبادرة من بلدي، في أيار/مايو ٢٠٠٢ وشارك فيه ممثلون من ٢٤ بلدا و ٤ منظمات دولية بما فيها الأمم المتحدة من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وفي تلك المناسبة اعتمد المشاركون النظام الداخلي للمؤتمر وقرروا إنشاء سجل لمفاوضات تعيين الحدود وإنشاء صندوق المساعدة الذي يتمكن المشاركون فيه من تأمين المشورة التقنية اللازمة لإحراز التقدم في مفاوضاتهم لتعيين الحدود. وبالمثل، ففي الاجتماع العام الأول أدرجت المفاوضات الأولى لتعيين الحدود بين بليز والمكسيك في سجل المؤتمر.

والمؤتمر الكاريبي يسعى إلى أن يكون محفلا تقنيا لتيسير إجراء مفاوضات طوعية لتعيين الحدود، وأساسا من خلال المساعدة التقنية، على أساس الاستقلال الكامل للأطراف والاستقلالية في المفاوضات. ومن ثم اتخذ قرار إنشاء صندوق للمساعدة دفعت إليه الحاجة إلى الآليات يكون للأطراف في المفاوضات حق اللجوء الحر إليها لتأمين المشورة التقنية الضرورية لتعيين الحدود البحرية.

وبفضل الأمانة العامة لهذه المنظمة، أنشئ هذا الصندوق مؤخرا. ويعرب وفد المكسيك مجددا عن تقديره لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ولإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لدورهما في إنشاء الصندوق. كذلك أود إبلاغ الجمعية العامة أن حكومة المكسيك دفعت اشتراكها وقدره ٥٠ ٠٠٠ دولار لصندوق المؤتمر. وبذا يسعدني القول إن الصندوق قد دخل الآن في مرحلة التشغيل.

والمكسيك مقتنعة بأن الاتفاقية تضع الأساس القانوني الأساسي الذي ينبغي أن تنفّذ فيه جميع أنشطة المحيطات والبحار، بما في ذلك أنشطة حماية موارد صيد الأسماك والتنمية المستدامة.

وقد أدى تزايد الضغط على الموارد البحرية، بما فيه زيادة عمليات صيد الأسماك في أعالي البحار بالأوقيانوس، مع تزايد الاحتياجات الغذائية لسكان العالم، إلى الحاجة مرة أخرى إلى كفالة تعزيز تعاون المجتمع الدولي لتنظيم أنشطة صيد الأسماك بطريقة مستدامة. ولذا فنحن نرحب بنتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من ذلك، ورغم أن مشروع القرار بشأن اتفاق عام ١٩٩٥ يعيد تأكيد نتائج مؤتمر القمة وخاصة ما يتعلق منها بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ينبغي ألا نغفل عن أن الفقرة ٣١ (هـ) من خطة التنفيذ لا يمكن تفسيرها إلا في ضوء الأحكام ذات الصلة من اتفاقية قانون البحار.

وأود في الختام أن أعيد تأكيد التزام المكسيك بالمبادئ والقيم التي تدعو إليها الاتفاقية. ولا مراء في أن وجودها يساعد في بناء مساحة للسلام والتنمية والتعاون ستظل هي الأساس لتمتين أواصر صداقتنا.

السيد نغويان ثان شاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذه المناسبة الخاصة تتيح أمامنا فرصة ثمينة لاستعراض وتقييم تنفيذ الاتفاقية واستعراض التطورات في شؤون المحيطات على مدى الأعوام العشرين الماضية.

ولا شك في أن فتح باب التوقيع على اتفاقية عام ١٩٨٢ معلم هام في عملية تدوين القانون الدولي ككل وقانون البحار بوجه خاص وتطويره على نحو تدريجي.

ومما لا شك فيه أن فتح باب التوقيع على اتفاقية عام ١٩٨٢ علامة بارزة في عملية التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي بصفة عامة، وقانون البحار بصفة خاصة. وبوصف الاتفاقية مدونة شاملة للقواعد والمبادئ التي تنظم جميع الأنشطة في البحار، فقد حظيت، ولا تزال، بتأييد قوي من المجتمع الدولي. والدليل على ذلك أن عددا كبيرا من الدول – ١٣٨ دولة – هي الآن أطراف متعاقدة في الاتفاقية. ولكن الأهم هو أنه يتم الآن إدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية لدول عديدة وأنها تصبح قواعد للقانون العرفي.

ورأينا أيضا نتيجة أخرى ذات مغزى لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٢، وهي إنشاء وتشغيل المحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. ولقد حققت هذه الهيئات منجزات أولية ولكنها مشجعة تماما. وبينما نرحب بهذه التطورات الإيجابية نرى ضرورة في التأكيد على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتنفيذ الاتفاقية، التي يجب الحفاظ على سلامتها.

ولقد أولت فييت نام دائما اهتماما كبيرا للتطوير التدريجي لقانون البحار. ولذلك فهي تؤيد تماما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وترحب فييت نام بالتقدم المحرز في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، وبصفة خاصة، نقدر كثيرا القرار الذي اتخذته مؤخرا الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٢ بتمديد المهلة الزمنية للدول التي أصبحت أطرافا في الاتفاقية قبل ١٣ أيار/مايو ١٩٩٩ حتى تقدم البيانات التي ترسم الحد الخارجي لجرفها القاري. وهذا الحل مفيد جدا لتلك الدول التي تواجه صعوبات في الامتثال للمهلات الزمنية بسبب افتقارها للخبرة والموارد الفنية. وتؤيد فييت نام تشجيع جميع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية ذات الصلة على مساعدة الدول النامية في إعداد هذه الإفادات.

واسترشادا بأحكام الاتفاقية، اعتمدت فييت نام في السنوات القليلة الماضية ١٢ قانونا محليا ومرسوما جديدا تتعلق بالأنشطة البحرية، وذلك بهدف تحقيق المزيد من التوفيق بين تشريعاتنا الوطنية والقانون الدولي للبحار. كما أبرم بلدنا بنجاح اتفاقات بشأن ترسيم الحدود البحرية مع بلدان مجاورة معينة على أساس اتفاقية عام ١٩٨٢.

وفيما يتعلق بالوضع في بحر الصين الجنوبي، نحن نشاطر جميع الأطراف المعنية الرأي بأنه يجب تسوية كل المنازعات عبر الوسائل السلمية، ومن خلال المفاوضات بروح المساواة والتفاهم المتبادل والاحترام الصارم للقانون الدولي، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا الصدد، ننوه بارتياح بتوقيع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين – في مؤتمر القمة الثامن للرابطة الذي عُقد في بنوم بنه بكمبوديا – على إعلان عن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وهذه خطوة إيجابية نحو وضع مدونة للسلوك في بحر الصين الجنوبي، كما اتفق على ذلك زعماء الرابطة والصين في مؤتمر قمة الرابطة السادس في هانوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مما مهّد الطريق أمام حل أساسي ودائم للمنازعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص شكرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة عن الأمور المتعلقة بقانون البحار وشؤون المحيطات. كما نعرب عن تقديرنا للجنة السفراء رفيعة المستوى وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على إسهاماتهما في التحضيرات للاجتماع التذكاري.

ويود وفدي بهذه المناسبة أن يعيد التأكيد على استعداد فييت نام للتعاون في التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بروح التفاهم المتبادل والتعاون، كما تجسدها الاتفاقية.

السيدة تودروفا (بلغاريا) (تكلمت بالانكليزية): نحتفل اليوم بذكرى حدث دولي هام ذي أبعاد عالمية. فلقد كان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفتح باب التوقيع عليها قبل ٢٠ عاما من أهم المنجزات في عملية إقامة نظام قانوني دولي جديد يتعلق بالبحار والمحيطات.

وكانت العملية التي أفضت إلى اعتماد الاتفاقية تجربة فريدة في صنع القوانين نتج عنها سن إطار شامل من القواعد التي تحدد الوضع القانوني لكل المناطق البحرية والنظام القانوني الحاكم لكل الأنشطة البحرية الرئيسية. وفضلا عن ذلك، تتيح الاتفاقية نظاما متطورا من القواعد الإجرائية والمؤسسية المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية أو تفسيرها. وكما أُشير من قبل، فإن تسوية المنازعات هي محور الاتفاقية. ونحن نرى أن هذه العناصر الثلاثة للاتفاقية تشكل الأساس لنظام قانوني للبحار والمحيطات، وللاستغلال العادل والفعال لمواردها، ولحفظ مواردها الحية، ولدراسة البيئة البحرية وحمايتها والمحافظة عليها، على النحو الوارد في ديباجة الاتفاقية.

ونود أن نقترح، على ضوء المناقشات المثيرة للاهتمام والتأمل الشديدين والتي أُجريت أثناء حلقات النقاش غير الرسمية، وجوب متابعة تلك المداولات والمقترحات المُقدمة فيها بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن المناسبة الملائمة لذلك قد تكون الذكرى السنوية العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، في عام ٢٠٠٤. وينبغي بالطبع في هذه الحالة ألا يُعتبر إحياء تلك الذكرى الدافع الأساسي.

ونحن نرى أنه ينبغي التشديد على إيجاد السبل والوسائل لضمان الامتثال للقواعد واللوائح والمعايير المحددة، وإنفاذها. وينبغي تزويد آلية الإنفاذ الرئيسية باتفاقات خاصة تنبثق عن أحكام الاتفاقية. وفي الوقت ذاته، ينبغي عدم استبعاد ذلك سلفاً من خلال استخدام الأحكام ذات الصلة لإجراءات التعديل، ولا سيما المادتين ٣١٢ و ٣١٣ من الاتفاقية.

ونحن نقر من حيث المبدأ بأن أطراف الاتفاقية قد واجهت تحديات هامة، نظرا للتطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات المتعلقة بالواجبات الجديدة للدول، ولا سيما دول الموانئ التي تخرج عن نطاق ولاية المادة ٢١٨ من الاتفاقية. وقد يتطلب هذا تعزيز سلطات ووظائف دول الموانئ، مع إجراء بعض التحسينات على النص الحالي من خلال تعديلات متفق عليها بتوافق الآراء.

أود أن أشارك المتحدثين الذين سبقوني في إبراز أهمية الاتفاقية لصون السلم وتعزيز الأمن الدولي، وكذلك التنمية المستدامة للمحيطات. وفي هذا الصدد، نرى أن ضرورة منع وقمع الجرائم في البحار، مثل القرصنة والسطو المسلح والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وإلقاء النفايات الخطرة وتهريب المهاجرين والمسافرين المتهربين على ظهر البواخر، من بين المواضيع ذات الأولوية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمنظمي هذا التجمع، لا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وأعضاء فريق المناقشة والخبراء الذين عرضوا معلومات علمية قيِّمة عن بيانات بيولوجية وجيولوجية بحرية جديدة. وقد وفر الاستعراض العام لسمات الاتفاقية الرئيسية دليلا مقنعا على التأثير الهام للاتفاقية على ثلاثة مستويات، قانون البحار الحديث والقانون الدولي العام بوصفه أحد مكوناته، وفقه القانون الدولي والتشريعات الوطنية في الشؤون البحرية.

ونود أيضا أن نؤكد على الأهمية العظمى لانضمام الدول البحرية الكبرى والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بغية ضمان تحقيق العالمية الكاملة للاتفاقية. ونحن نرى أن هذه المشاركة العالمية في الاتفاقية شرط مسبق لكفاءة الاتفاقية في أداء دورها بوصفها دستور البحار وأساسا قانونيا سليما للتعاون العالمي والإقليمي.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): كانت العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مشروعا طموحا. وقد مضى أكثر من ١٤ عاما قبل أن تختتم العملية في خليج مونتيغو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ومما لا شك فيه أن ذلك كان نتيجة لعملية تفاوض ضخمة ومعقّدة شاركت فيها شخصيات بارزة عديدة من بلداننا. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشارك في الإشادة بالسفير آرفيد باردو، الذي أقنع العالم بأن قاع البحار ينبغي أن يكون تراثا مشتركا للبشرية.

وقد أضيف في وقت لاحق إلى ذلك المفهوم - الذي كان مفهوما متقدما للغاية في ذلك الوقت، ولكنه أصبح الآن مقبولا لا بالنسبة لقاع البحار فحسب بل بالنسبة لمناطق أخرى على الأرض - مفهوم الحق المشروع للدول الساحلية في أن تستفيد من الموارد الطبيعية المجاورة لسواحلها. وقد تجسد هذا المفهوم فيما بعد في القواعد التنظيمية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، التي ترد في الجزء الخامس من الاتفاقية أحكام مستفيضة بشأنها.

ومنذ البداية، كانت بيرو في مقدمة المنادين بقانون جديد للبحار، وقمنا، مع بلدان جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية الأخرى، بوضع مفهوم تحديد هذه المنطقة بمائتي ميل لضمان الحفاظ على الموارد التي يمكن تحديدها في هذه المنطقة وتطويرها واستخدامها لصالح معيشة شعوبها ورفاهها الاقتصادي، مع الاعتراف بحق المرور البريء لسفن جميع الدول عبر هذه المناطق.

وقد أحرزت فكرة مفهوم تحديد الحدود بمائتي ميل تقدما بفضل الجهود التي لا تكل التي بذلتها الدبلوماسية البيروفية، لا سيما سفير بيرو الراحل، ألفونسو آرياس شريبر - وهو أحد المدافعين العظام عن مفهوم المائتي ميل. إن عمل الإقناع الفاعل الذي قام به السفير آرياس شريبر لم يقتصر على قاعات المفاوضات في هذا المبنى المجمع ، ولكنه اشتمل أيضا على السفر على نطاق واسع إلى عدد من البلدان في جميع القارات، بهدف الترويج لمفهوم المائتي ميل، الذي أصبح الآن مقبولا على نطاق واسع. ومع أن بيرو لم تصبح طرفا بعد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن بلدنا يعترف في تشريعاته المحلية بالقواعد والمبادئ الأساسية لهذا الصك الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الموارد البحرية الحية والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، قانون صيد الأسماك العام، الذي اعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، استلهم أحكام الاتفاقية. فضلا عن ذلك، فإن تشريعاتنا الوطنية التي تنظم صيد الأسماك والكمية المسموح بصيدها ومواسم الصيد وأماكنه، وكذلك قواعد الحفاظ على هذه الموارد واستغلالها، متسقة جميعها مع الاتفاقية.

وينص التشريع البيروفي أيضا، تمشيا مع أحكام اتفاقية قانون البحار، على أن أنشطة الصيد التي تقوم بها سفن ترفع أعلاما أجنبية أنشطة مكملة أو متممة. بعبارة أخرى، فإن الدول الساحلية هي وحدها التي تحدد كمية الأسماك المسموح بصيدها وتسمح للسفن الأجنبية بالاشتراك في صيد ما لم تأخذه سفن صيد البلد المعني من الكمية المسموح بصيدها.

أخيرا، يمتثل بلدنا للنظام الذي حددته الاتفاقية المتعلقة بحرية الملاحة للسفن الأجنبية عبر المياه الخاضعة للولاية الوطنية.

أثناء النظر في هذه المسألة في الدورة السابقة، أشارت بيرو، في معرض تعليل التصويت، إلى أن الجهاز التنفيذي قدم رسميا في أيار/مايو ٢٠٠١ إلى برلماننا مشروع قانون انضمام بيرو إلى اتفاقية قانون البحار. والدراسة المتأنية والمستفيضة لهذه المسألة من قِبل المشرعين في بلدنا تعني أننا لن نتمكن من إيداع صك انضمام بيرو إلى الاتفاقية في هذه المناسبة الاحتفالية، كما كنا نريد. بيد أنني أود اغتنام هذه الفرصة لأعلن، في إشارة واضحة إلى النهج المواتي الذي تنتهجه بيرو تجاه الاتفاقية، أنني تلقيت تعليمات من حكومتي لتغيير تصويت بلدي السابق على مشروع القرار المعني بالمحيطات وقانون البحار من الامتناع عن التصويت عليه إلى تأييده.

ونأمل أن ننضم إلى اتفاقية قانون البحار. وإلى أن يتحقق ذلك، يعرب بلدي عن احترامه لمبادئ الاتفاقية، والتنمية المستدامة، والتعاون الفني والاستخدام السلمي المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد ماثيسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أثني على الأمانة العامة – وأخص بالذكر الموظفين الأكفاء العاملين في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار – على التقريرين الشاملين عن المحيطات وقانون البحار، وعن صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة والصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار والصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه والمصيد العرضي والمرتجع في مصائد الأسماك، والتطورات الأخرى. (A/57/57 و Add.1 و A/57/459). وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للطريقة الاحترافية التي أدار بها المنسقان، السيد كولين مكيف والسيد مارسيل بياتو، المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات الثلاثة المطروحة على الجمعية العامة في الوثائق A/57/L.48 و L.49 و L.50.

ومن اللائق جدا في هذا اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن نذكِّر بتلك الاتفاقية التي توفر الإطار القانوني لكل مداولاتنا حول المحيطات وقانون البحار. وهذه الاتفاقية التي تعد بلا شك من بين أهم المنجزات في تاريخ الأمم المتحدة، هي المعاهدة الأولى والمعاهدة الشاملة الوحيدة في مجال قانون البحار. وهي تتضمن قواعد مقننة للقانون العرفي وعدد من التجديدات الابتكارية التي تشمل جميع الاستخدامات المتعلقة بالمحيطات والبحار، وليس هذا فحسب، بل أيضا الاستخدامات المتعلقة بحيزها الجوي العلوي، وقاع البحار السفلي وباطن أرضها.

وفي ظل قيادة الراحل هانز ج. أندرسن، اضطلعت أيسلندا بدور مهم في تطوير قانون البحار في النصف الثاني من القرن الماضي، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت أيسلندا تناصر بقوة اتفاقية قانون البحار، وكانت أول بلد غربي يصدِّق على الاتفاقية، في عام ١٩٨٥.

وتحتم الضرورة أن تنفذ الاتفاقية تنفيذا تاما، وأن يتم الحفاظ على سلامتها وتكاملها. والقضايا التي حسمت في مؤتمر قانون البحار لا يجوز إعادة النظر فيها. وفي هذا الصدد، يجب أن يوضع في الاعتبار أن نتائج المؤتمر اعتبرت صفقة شاملة متكاملة، مع الأخذ بآراء فرادى الدول في بعض المجالات وخضوعها لآراء الغير في مجالات أخرى.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية قانون البحار، نلاحظ مع الارتياح أن المؤسسات الثلاث

المنشأة بموجب الاتفاقية تعمل على خير ما يرام. فالمحكمة الدولية لقانون البحار فصلت بالفعل في عدد من النزاعات في هذا الميدان. والسلطة الدولية لقاع البحار تستعد بنشاط للاستغلال المقبل لموارد قاع البحار في المنطقة الدولية. ولجنة حدود الجرف القاري تلقت أول بيان من دولة ساحلية فيما يتعلق بالحدود الخارجية المقترحة للجرف القاري فيما وراء ٢٠٠ ميل بحري. وبدأت أيسلندا في إعداد البيان الذي ستقدمه للجنة، وهي تتابع عملها باهتمام خاص.

وفي ذلك السياق، يسعدني أن أعلن أن معهد أيسلندا لقانون البحار ومركز قانون وسياسات المحيطات بجامعة فيرجينيا سيشتركان في استضافة مؤتمر بشأن الجوانب القانونية والعلمية لحدود الجرف القاري، يزمع عقده في ريكيافيك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه من العام القادم، على أمل أن نسهم بذلك في فهم المادة ٧٦ من الاتفاقية، وبالتالي تسهيل إعداد البيانات التي تقدمها الدول الساحلية للجنة.

ونرحب ببدء سريان اتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وهذا الاتفاق يكتسب أهمية قصوى لأنه يقوي إلى حد بعيد الإطار الذي تباشر من خلاله المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك حفظ وإدارة تلك الأرصدة السمكية. وأحكام الاتفاق تعزز بطرق شتى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية قانون البحار، كما أن بعض أحكامه تمثِّل تطويرا للقانون الدولي في هذا المجال. ومع ذلك، فإن فعالية الاتفاق تتوقف على التصديق عليه وتنفيذه على أوسع نطاق، ونحن نشجع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاق أن تقوم بذلك.

إن المحيطات لها أهمية خاصة بالنسبة لأيسلندا، حيث أن اقتصادنا يرتكز على الحصاد المستدام للموارد البحرية الحية. لذا، فإن صحة المحيطات وإدارتها على نحو يتسم بالمسؤولية يكتسبان أهمية حيوية بالنسبة لأيسلندا. ومن ثم، نرحب بحقيقة أن الجمعية العامة كرست في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا للمحيطات.

والجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، أنشأت عملية تشاورية غير رسمية مفتوحة مدتها ثلاث سنوات، لمناقشة تقارير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، إعدادا للمناقشات السنوية التي تجريها الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، ولتحسين التنسيق والتعاون في هذا المجال. ونحن سعداء بالعمل الذي أنجزته العملية التشاورية غير الرسمية في هذه الفترة الاستهلالية، ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين، السفير نيروني سليد، والسيد ألان سيمكوك، على مساهماتهما القيِّمة. ونرحب بمواصلة العملية التشاورية في السنوات الثلاث القادمة على نفس الأساس غير الرسمي. والمقرر الحالي بشأن إدراج ''قانون البحار'' في عنوان العملية التشاورية، يؤكد على مدى أهمية احترام الإطار القانوني في جميع مداولاتنا المتعلقة بشؤون المحيطات.

ومن رأي حكومة أيسلندا أن مناقشة شؤون المحيطات في الجمعية العامة ينبغي أن تركِّز على مسائل محددة تترتب عليها آثار عالمية، لا على مسائل تدخل في نطاق الحقوق السيادية للدول، أو تجري معالجتها بصورة كافية على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تتصدي الجمعية العامة لقضايا عالمية في طبيعتها، ولا يمكن حلها إلا من خلال التعاون العالمي. وينبغي، إذن، أن نناقش موضوع التلوث البحري الذي لا يحترم أي حدود، ويقتضي بالتالي التصدي له بإجراء عالمي. وينبغي أيضا أن نناقش ما نحتاج إليه لتحقيق المساواة والعدل في قطاع مصائد الأسماك، بما يشجع

استدامة مصائد الأسماك عالميا، مثل الحاجة إلى إلغاء الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. وهناك مزيد من الأمثلة يمكن تحديدها في هذا المجال. ومن ناحية أخرى، فإن حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام يدخلان في نطاق المسائل المحلية والإقليمية. وبالتالي لا يمكننا أن نقبل فتح الباب على مصراعيه أمام الإدارة العالمية الجزئية لمصائد الأسماك التي تخضع للحقوق السيادية للدول، أو تدخل ضمن مسؤولية المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وبموجب الاتفاقية يقع على الدول التزام عام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وهذا يستدعي التعاون الفعال فيما بين الدول. والمادة ٢٠٠ من الاتفاقية تدعو إلى المشاركة النشطة في البرامج الإقليمية والعالمية لاكتساب المعرفة اللازمة لتقييم طبيعة التلوث ونطاقه، والتعرض له، وممراته، ومخاطره، وسبل معالجته. ذلك أن عرقلة الجهود المبذولة لتعزيز الإجراءات الدولية لحماية المحيطات من آثار التلوث البري، والتهديدات الأخرى الناتجة من الأنشطة البشرية ترجع إلى حقيقة أن المعلومات المتعلقة بحالة البيئة البحرية غير متاحة بسهولة لواضعي السياسات. فالمعلومات مجزأة وتفتقر إلى التماسك والقابلية للمقارنة. والافتقار إلى نظرة عامة يتجلى بوضوح عندما يتعلق الأمر بمعلومات عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تدهور البيئة البحرية.

وتقوم الحاجة إلى إجراء تقييمات منتظمة لحالة البيئة البحرية – بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية – باعتبارها الأساس الذي يُستند إليه في صنع القرار. وقد دعت أيسلندا، تساندها طائفة عريضة من الدول الأخرى، إلى اتخاذ إجراء لتلبية تلك الحاجة. ومشروع قرار الجمعية العامة الجامع (A/57/L.48) ينص على القيام، بحلول عام ٢٠٠٤، بإنشاء عملية منتظمة ترعاها الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نؤيد ذلك المقرر. وكما يتضح من ديباجة مشروع القرار، فإن الأساس القانوني لهذا المقرر يكمن في المادة ٢٠٠ من الاتفاقية، ويكمن أساسه السياسي في توصية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في هذا الشأن.

وأود أن أعرب عن ارتياح حكومة أيسلندا عموما لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ فيما يتعلق بمسائل المحيطات. وسرّنا على وجه الخصوص أن المسائل التي تهتم بها أيسلندا اهتماما خاصا أدرجت في خطة التنفيذ. وهي تتضمن الاعتراف بنهج النظام الإيكولوجي، مع التنويه بإعلان ريكيافيك بشأن دور صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري، والنص على أحكام لإلغاء الإعانات التي تقدم لمصائد الأسماك؛ والاعتراف بأهمية دور المؤسسات المالية الدولية في مساعدة البلدان النامية على بناء مصائدها السمكية المستدامة. لقد أحرزنا تقدما كبيرا منذ تلك الفترة التي انخرطت فيها أيسلندا في نزاعات خطيرة مع البلدان المجاورة لها حول استغلال موارد البحار الحية. وفي هذه الذكرى السنوية العشرين لصدور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نشيد بواضعي الاتفاقية التي أنهت مثل هذه النزاعات وأرست نظاما دوليا منصفا للمحيطات يقوم على سيادة القانون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فيجي، الذي يتكلم بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، وهي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وكيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو

ونيوزيلندا وبلدي فيجي. وقبل ٢٠ سنة بالضبط من اليوم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، أصبحت فيجي أول دولة تصدِّق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، موضحة بذلك للمجتمع الدولي أهمية تلك الاتفاقية بالنسبة للدول الجزرية في منطقتنا.

وقد ذكرت مجموعتنا في مناسبات عديدة مدى أهمية هذا البند من جدول الأعمال بالنسبة لنا. وهناك مساحة مشتركة تجمع بين التنوع الجغرافي داخل مجموعتنا. وهذه المساحة هي المحيط الهادئ بطبيعة الحال. وعندما نأخذ في اعتبارنا أن المساحة الجماعية لمناطقنا الاقتصادية الخالصة تصل إلى أكثر من ٣٠ مليون كيلومتر مربع من ذلك المحيط، فإن ذلك يضع جسامة مسؤوليتنا في إطارها الصحيح. إن هذه المسؤولية الجماعية بعينها هي التي تشكل نسيج المسعى المشترك لمجموعتنا من أجل ضمان صحة ورفاه محيطنا وموارده.

وقد استمرت مجموعتنا في إثبات التزامها بمبادئ الاتفاقية وأهدافها، وبصفة أعم بقضايا المحيطات والبحار، في مختلف المحافل خلال هذه السنة الماضية. ولا نزال نقدر الأعمال والقرارات الجوهرية لاجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار، وكثير غيرها. ويسعى الأعضاء في مجموعتنا إلى المحافظة على نشاطهم في جميع المساعي المتصلة بالمحيطات وقانون البحار المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وشأننا شأن الآخرين، فإننا نحتفل بحرارة أيضا بالمعلم الهام الذي تمثله الذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونرحب، بصفة خاصة، بالدول الأعضاء التي اغتنمت هذه الفرصة لكي تنضم، بما فيها توفالو، وهي عضو في منتدى جزر المحيط الهادئ. ونرحب بحرارة ونذكِّر أيضا بإسهامات شخصيات من منطقتنا ارتبطت أسماؤها ارتباطا وثيقا بالاتفاقية وبتطورها المستمر، مثل السفير ساتيا ناندان ونيروني سليد.

ونرحب بمبادرة الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في سياق مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة لتشجيع الدول على أن تؤكد من جديد التزامها بمبادئ التنمية المستدامة، كما تتجسد في جدول أعمال القرن ٢١ وفي إطار من المعاهدات المتعددة الأطراف التي جرى التفاوض بشأنها بعناية.

ولمساعدة الدول، أعدّ الأمين العام قائمة مفيدة بـ ٢٥ معاهدة أساسية تمثل روح تلك المبادئ ومقاصدها. وكان مما أثلج صدرنا بصفة خاصة أن نجد ضمن هذه المعاهدات الأساسية ثلاث معاهدات تتعلق بالمحيطات وتشكِّل نسيج الإطار القانوني الدولي، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المعني بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥.

ونرى أنه ليست هناك أية معاهدة أكثر اقترابا من روح الميثاق ومقاصده من اتفاقية قانون البحار، حيث أنها توفر نظاما قانونيا لما يقرب من ثلاثة أرباع سطح الأرض وتسوى جميع القضايا المتعلقة بقانون البحار، بما فيها قضايا السلم والأمن وصون الموارد وإدارتها ودراسة البيئة البحرية وحمايتها على نحو متوازن ومتكامل. وعندما ينظر إليها مع الصكين الدوليين الآخرين، فإنها تشكل نسيجا يعتد به.

ويسرنا أن اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ قد دخل حيز النفاذ ونرحب بالاجتماع غير الرسمي للدول الأطراف الذي عقد في تموز/يوليه. ونتطلع إلى استمرار العمل المطلوب من هذه الاجتماعات في المستقبل.

وفي هذا السياق، لا نزال نرحب بالإعداد لتنفيذ اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ، والمشاركة البنّاءة من جانب جميع الدول المعنية وقرارات آخر جلسات اللجان التحضيرية في الشهر الماضي في مانيلا، التي تضمنت قرارا بشأن مقر اللجنة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وهذه الاتفاقية شهادة على الصلة التي لا تنفصم بين الاتفاق والتزام منطقتنا بحفظ مورد ذي أهمية جوهرية وإدارته بشكل مستدام.

وبذلك، لا نزال نحث الدول التي تصيد السمك في المياه البعيدة والكيانات المهتمة اهتماما حقيقيا بمصائد الأسماك في منطقتنا على بذل جميع الجهود لكي تنضم إلى هذه الاتفاقية. والاتفاقية جزء من رؤيتنا لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين بشأن قضايا مصائد الأسماك، الذي تحقق بإنشاء وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ في عام ١٩٧٩، التي تنبأت في صكها التأسيسي بالحاجة إلى آليات إضافية، مثل اتفاقية قانون البحار. وفضلا عن هذه التطورات، عقدت دول كثيرة في مجموعتنا خلال ذلك الوقت اتفاقات قيِّمة متعددة الأطراف مع الولايات المتحدة بشأن مصائد الأسماك، يبلغ عددها الآن ثلاثة.

وحيث أن العديد من أعضاء مجموعتنا من دول المحيط النامية، فإنه مما يشجعنا التزامات مؤتمر قمة جوهانسبرغ، كما وردت في خطة التنفيذ، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بالأرصدة السمكية وممارسات الصيد. وتنفيذ هذه الالتزامات المحددة زمنيا يتطلب مسؤولية وحُسن نية من جانب جميع الأطراف لضمان حصول الدول الساحلية، مثل دول المحيط النامية في مجموعتنا، على نصيبها العادل من موارده البالغة الضخامة والوفرة.

وفي الاجتماع السنوي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في سوفا في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وافقت منطقتنا، بموجب بلاغ سوفا (A/57/331)، على أول سياسة إقليمية للمحيطات تضع بعض المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تستخدم نموذجا تسترشد به دول مجموعتنا عند نظرها في وضع سياسات محيطية وطنية تعزز التنسيق والتكامل في أنشطتنا المتصلة بالمحيطات. ويسرنا أن القرار الجامع قد أشار إلى الأنشطة الإقليمية من هذا القبيل.

وبوصفنا من المشاركين في تقديم مشاريع القرارات التي ستعتمد في إطار البند المدرج في جدول الأعمال اليوم، فقد شاركنا بنشاط في المشاورات غير الرسمية بشأن كل تلك القرارات. ونود أن نسجل امتناننا الخالص للبرازيل وماليزيا والولايات المتحدة كمنسقة لهذه القرارات، وكذلك لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على جهودها الدؤوبة لتيسير هذا العمل الهام. وإلى جانب ذلك، نثني على السفير مكاي، ممثل نيوزيلندا، على حسن قيادته هذا العام بصفته رئيسا لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك إسهامه في الإعداد لهذا الاحتفال التذكاري المتعلق بالمحيطات.

وكما أشرنا في بيانات سابقة، فإن مجموعة المحيط الهادئ تعتبر هذا الاستعراض السنوي من جانب الجمعية العامة للتطورات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار استعراضا بالغ الأهمية، حيث أن الجمعية العامة لا تزال الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يمكنها أن تمسك بزمام كل الجوانب والأنشطة المعقّدة والمترابطة. ونعرب عن الامتنان الدائم للأمين العام على تقريره السنوي الشامل، الذي ما فتئنا نعتبره أساسيا لاضطلاع الجمعية العامة بمسؤولياتها على نحو ملائم، وإن كنا نأمل أن يستمر تعزيز هذه القدرة على الإبلاغ وتقديم التقارير. وتشعر مجموعتنا بارتياح بالغ إزاء التطورات التي حدثت في السنة المنصرمة لتيسير هذا الاستعراض السنوي، وتعزيز استعراض الجمعية العامة لهذا الموضوع الهام. وفي هذا الصدد، يسرنا بصورة خاصة أن

عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار ستستمر لمدة ثلاث سنوات أخرى، مما يسهم بدوره في اتخاذ قرارات أكثر تركيزا واتصالا بالموضوع.

وقد درج أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ كل عام على المشاركة في تقديم كل القرارات المتصلة بالمحيطات والتفاوض كمجموعة، آملين دوما في التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء. وإن الاتجاه الأخير للتصويت على مشروع القرار الجامع أمر يؤسف له، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية قانون البحار، وأيضا في الوقت الذي تكتسب فيه الاتفاقية ثقة عدد متزايد من أعضاء الأمم المتحدة. ورغم ذلك، فإننا ندعو الوفود إلى تأييد مشاريع القرارات A/57/L.48 وA/57/L.49 و A/57/L.50.

السيد فيفه (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج من مقدمي جميع مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة هذا العام في إطار البند من جدول الأعمال المعنون ''المحيطات وقانون البحار''. وإننا نحتفل اليوم بالذكرى العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونشيد في هذه القاعة اليوم أيضا بالمفاوضين الذين تحقق على أيديهم هذا الفتح الكبير في بلورة النظام القانوني الدولي خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. ونأسف لأن الوزير جنس إيفنسن، الذي قام بهذا الدور الرئيسي في المفاوضات، لم يتمكن من حضور الدورة هذه لأسباب صحية. ومع ذلك، فإننا نحيي السفيرة هيلجه فندينز والشخصيات المرموقة الأخرى الحاضرة معنا في هذه القاعة، والتي لولا جهودها الدؤوبة ما كان يمكن أن يتم بناء هذه الركيزة الأساسية للنظام القانوني الدولي في عام ١٩٩٢.

ولا بد لنا أن ننوه أيضا بالذكرى العاشرة لاعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامجه للعمل المعني بالمحيطات والبحار، الوارد في الفصل ١٧ منه . وما من شك في أن النظام القانوني الذي أنشأته الاتفاقية قد حظى بقبول يكاد يكون عالميا. ومع ذلك، فإن بعض الدول، بما فيها بالأخص، ٣٠ دولة ساحلية تقع في أنحاء مختلفة من العالم ليست أطرافا بعد في الاتفاقية. لذلك، لابد أن نشدد مرة أخرى على أهمية زيادة عدد الدول الأطراف في كل من الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر بغية تحقيق هدف المشاركة العالمية.

وتحدد الاتفاقية الإطار القانوني الشامل لكل الأنشطة والتطورات المتعلقة بالمحيطات، وإذ تفعل ذلك فهي تساهم في صون السلم والعدالة والتقدم لشعوب العالم جمعاء، كما جاء في ديباجة الاتفاقية.

أولا، ما من شك في أن الاتفاقية لا تزال ذات أهمية أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. وإن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من تهديدات أمنية قد جعلت من الضروري أن نعكف على فحص دقيق للآليات والصكوك الدولية التي تهدف إلى كفالة السلامة في البحار. إذ أن الحيلولة دون أن تصبح الملاحة البحرية أداة للإرهابيين عنصر أساسي في هذه العملية، التي تقع في نطاق عمل المنظمة البحرية الدولية إلى حد كبير. وإن تعزيز مراقبة الدولة لسواحلها، فضلا عن إنشاء آليات أكثر فعالية لزيادة السلامة والأمن البحريين، ليست أمرا ملائما فحسب بل هي مطلوبة في ظل الظروف الراهنة.

ونأمل أن يقوم المؤتمر الدبلوماسي المعني بتنقيح الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، المنعقد في لندن حاليا، باعتماد قواعد جديدة بشأن بعض تلك الجوانب.

كما أن المدونة الدولية المقترحة لأمن السفن ومرافق الموانئ، المصممة بحيث توفر إطارا موحدا ومتسقا لتقييم المخاطر وتمكين الحكومات من تحديد الردود الملائمة على مستويات التهديد والأخطار الماثلة، ستكون إنجازا مهما.

ويسرُّ حكومة بلدي على وجه الخصوص أن ترى صكا قانونيا آخر يضاف إلى الإطار الأساسي لإقرار سيادة القانون في المحيطات، وذلك من خلال اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الذي دخل حيز النفاذ في نهاية العام الماضي.

إن تنفيذ الأحكام الواردة في الجزء السابع من اتفاق الأرصدة السمكية والمتعلقة بتقديم مساعدة خاصة للدول النامية أمر أساسي لنجاح تنفيذ الاتفاق ككل. ومع ذلك، فإن التنفيذ الناجح يقتضي أيضا أن يصبح المزيد من الدول النامية أطرافا في الاتفاق.

وتؤيد النرويج إدراج عناصر مصائد الأسماك في إطار العملية الأفريقية لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية، الوارد ذكرها في قرار هذا العام بشأن اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية.

ويقع على عاتق هذه الهيئة، وأعني الجمعية العامة، دور أساسي في توجيه وتقديم المشورة للمنظمات المختصة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية بشأن المصائد المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي ما زال يمثل مشكلة كبيرة في العديد من أنحاء العالم. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات التي يتعرض لها سمك البتاغوني المسنن. ونؤيد التدابير المتخذة مؤخرا خلال الاجتماع الحادي والعشرين لهيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنتها العلمية بهدف التصدي لمشكلة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لسمك البتاغوني المسنن في المنطقة القريبة التي تغطيها الاتفاقية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن إدارة الموارد البحرية الحية ينبغي في المقام الأول أن تتم بواسطة المنظمات ذات الصلة بإدارة الموارد، مثل هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، التي أنشئت خصيصا للاضطلاع بمثل هذه المهمة.

لا بد من عدم الاستهانة بدور البلدان النامية في المحافظة على نظام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذ إمكاناته، وربما يكون هذا الدور أحد السمات الأساسية الأكثر أهمية للاتفاقية في الوقت الحاضر. وكان تعاون البلدان النامية ضروريا خلال المفاوضات. ولا يزال نظر تلك الدول إلى الاتفاقية بصفتها اتفاقية تحقق مصالحها يعد مسألة تتسم بأهمية كبيرة. ولكن البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة، تجد، أن لديها قدرة محدودة، وموارد نادرة ووسائل غير كافية للتنفيذ. وينطبق ذلك ليس فحسب على القضايا الراهنة، من قبيل الترسيم الخارجي للجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري، بل أيضا، وهو ليس أقل الأمور أهمية، على تقديم المساعدة في عمليات المراقبة والرصد والمسح التي ستستخدم في مناطق الولاية القضائية الوطنية كجزء من نظام متكامل لإدارة مصائد الأسماك. وتم الآن التسليم بذلك على النحو الواجب.

ويبدو أن هناك توافقا في الآراء على نطاق واسع في هذه الهيئة على أن بناء القدرات يمثِّل تحديا رئيسيا لقانون البحار الجديد. وهناك إدراك متزايد لضرورة أن تكرِّس الدول التي لديها جرف قاري يمتد خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري موارد وطنية كافية لتنفيذ الأعمال التحضيرية المطلوبة لتقديم معلومات إلى لجنة حدود الجرف القاري. وقد بدأت

اللجنة النظر في أول تقرير للدول الساحلية في هذه السنة. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن اللجنة من مواصلة تنفيذ مهامها، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار، استنادا إلى النزاهة والموضوعية ودعم جميع الدول لأعمالها. ونشعر بالقلق إلى حد ما إزاء حقيقة مفادها أن بعض أعضاء اللجنة لا جميعهم قادرون على التوجه إلى نيويورك لحضور اجتماعات اللجنة. وطلبت هذه الهيئة من الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا للتبرعات لدفع تكاليف مشاركة الدول الأعضاء النامية في اجتماعات اللجنة. ومما يسرُّ النرويج أن تؤكد أننا ساهمنا مؤخرا بمبلغ ٠٠٠ ٦٧ دولار في ذلك الصندوق. ونشجع الدول الأخرى على تقديم مساهمات مماثلة.

وفضلا عن ذلك، طرحت النرويج اقتراحا يطالب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل في إطار نظام قاعدة بيانات موارد المعلومات الشاملة من أجل إدارة البيانات والمعلومات، لتوسيع قدرة مراكز هذه القاعدة بصورة تطوعية لتخزين ومعالجة بيانات الأبحاث عن الهامش القاري الخارجي بهدف تلبية احتياجات الدول الساحلية، وبخاصة البلدان النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، امتثالا للمادة ٧٦ من الاتفاقية. ويأتي هذا الاقتراح إضافة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات الذي أنشئ منذ سنتين لتقديم التدريب والمشورة التقنية والعلمية فضلا عن توفير الموظفين، لمساعدة البلدان النامية في الامتثال للمادة ٧٦ من الاتفاقية. ولقد ساهمت النرويج بمبلغ مليون دولار في الصندوق الاستئماني وتعرب عن سرورها البالغ لمعرفتها بالإعلان عن مساهمات إضافية وعن مساهمات قدمتها أيرلندا في هذه السنة.

وبالرغم من الجهود الرامية إلى توفير التعليم والتدريب لا تزال القدرات المحلية غير الكافية تشكل عقبة رئيسية تعترض التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولقد أيّدت النرويج اقتراحا قدمته أوكرانيا يطلب من الأمين العام أن يجمِّع دليلا شبكيا لمصادر التدريب والمشورة والخبرات والخدمات التكنولوجية التي يمكن أن تساهم في المساعدة في إعداد وتقديم التقارير إلى اللجنة. وهو دليل من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء في الاستفادة بالصندوق الاستئماني للتبرعات لأغراض المادة ٧٦، فضلا عن تقديم معلومات بشأن الخطوط العريضة لدورة التدريب لمدة خمسة أيام التي أعدتها اللجنة بغية تسهيل إعداد وتقديم التقارير.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سُميت كأقوى معاهدة بيئية شاملة قائمة في الوقت الحاضر. والاتفاقية بمثابة إطار موحد لعدد متزايد من الاتفاقات الدولية المفصّلة بشأن حماية البيئة البحرية واستخدام وحفظ الموارد البحرية وإدارتها. وترحب النرويج بقرار إنشاء عملية منتظمة كي تقوم الدول بإعداد وتقديم تقارير شاملة وإعداد وتقديم تقييمات للبيئة البحرية. غير أنه بصدد متابعة ذلك الاقتراح، من الأهمية بمكان الاستفادة بالأعمال التي قام بها بالفعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك بدلا من إنشاء آليات جديدة أو قنوات اتصال بديلة.

المصادر البرية، مسؤولة عن نسبة ٨٠ في المائة من تلوُّث المحيطات وتؤثر في أكثر المناطق إنتاجا في البيئة البحرية. وفي البلدان النامية، يصب أكثر من نسبة ٩٠ في المائة من مياه النفايات ونسبة ٧٠ في المائة من النفايات الصناعية في المياه الساحلية بدون معالجة. هذا الأمر يسبب مصدرا للقلق. وفي السنة الماضية، أظهر استعراض مونتريال لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أن برنامج العمل العالمي ما زال يعاني من رداءة التنفيذ. وتستخدم الدول أيضا حقوقا وردت في المعاهدة للإعراب عن تحفظاتها فيما يتعلق بالتعهدات الملزمة بشأن التلوث من مصادر برية. وينادي الجزء الثاني عشر من الاتفاقية بخطة أكثر طموحا لحماية التجارة العالمية الهامة بغية وقف

الاتجاهات الخطيرة قبل أن تصبح مشاكل لا يمكن التخلص منها.

الكوارث البيئية التي حدثت مؤخرا، من قبيل التلوث الذي سببته ناقلة النفط بريستيج على ساحل إسبانيا والبرتغال تذكرة صارخة بالحاجة المستمرة إلى تعزيز قواعد السلامة والأمن، ولا سيما للسفن التي تنقل شحنات تشكل أخطار رئيسية للبيئة. إمكانية إيجاد طرق نقل دولية جديدة للمواد المشعة والنفايات تشكل مصدرا لقلق رئيسي آخر. ولقد طالبت النرويج على مدى سنوات كثيرة بتعزيز القواعد الدولية المعنية بنقل المواد المشعة عن طريق البحر، فضلا عن وضع قواعد صارمة للمسؤولية المحددة عن تلك الأنشطة.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للقلق وهي إدخال أنواع جديدة وأجنبية من الكائنات في نظمنا الإيكولوجية الساحلية خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا مجال آخر يتطلب اتباع نهج تحذيري. نحن بحاجة إلى التعجيل بتطوير تدابير للتصدي للأنواع الأجنبية الغريبة الدخيلة الواردة ، في جملة أمور، من صرف مياه الصابورة. ولذلك لا بد من حث المنظمة البحرية الدولية على استكمال الاتفاقية الدولية للمنظمة من أجل مراقبة وإدارة مياه الصابورة ورواسب السفن.

وتؤيد النرويج مواصلة العملية الاستشارية غير الرسمية لمدة ثلاث سنوات أخرى لتسهيل الاستعراض السنوي الذي تقوم به الجمعية العامة لشؤون المحيطات وقانون البحار. ونؤيد أيضا إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات معنية بقضايا المحيطات والقضايا الساحلية في إطار منظومة الأمم المتحدة، حسبما أوصى به مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن شأن آلية كهذه، أن تقوم عندما توجد ثمة جدوى، بالإضافة إلى الهياكل والآليات القائمة حاليا وإقامة علاقات عمل وعلاقات تشغيلية حسنة مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة.

المؤسسات الثلاث جميعها التي أنشئت من خلال الاتفاقية هي الآن تعمل عاكفة على تنفيذ مهامها. ونود أيضا أن نشير إلى أن محكمة العدل الدولية تواصل تقديم مساهمة ضرورية لإيضاح قضايا قانون البحار الحاسمة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في ميدان ترسيم الحدود البحرية. وفي حكمها الذي صدر مؤخرا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بشأن قضية الحدود الأرضية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، أكدت المحكمة انطباق معايير ومبادئ وقواعد ترسيم الحدود، عندما يتعين ترسيم خط يغطي عدة مناطق خاضعة لولاية قضائية متلاصقة.

وأخيرا، ينبغي أن نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، الأمر الذي كان له دور هام في التركيز على التقدم المحرز في السنوات العشرين الماضية منذ أن فتح باب التوقيع على الاتفاقية. وفي تحديد بعض الاتجاهات الرئيسية في المستقبل.

السيد فالينسيا رودريغس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة التي تتيحها هذه المناسبة الرسمية لأبلغ الجمعية العامة أنه بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن حكومة إكوادور، وعيا منها بالأهمية الأساسية لهذا الصك، باعتباره النظام القانوني العالمي الوحيد الذي ينظِّم كل جوانب الحيز البحري والمحيطي، فإنها قررت أن تنضم إلى تلك الاتفاقية.

لقد أدى التقدم الكبير الذي أحرز في قانون البحار منذ عام ١٩٨٢ إلى إقناعنا بأن المسائل التي منعت إكوادور في البداية من أن تصبح طرفا في الاتفاقية المشار إليها قد تم

التغلب عليها إلى حد كبير الآن. وتحققت أوجه تقدم في مجالات تشمل تطبيق وتوحيد القانون الجديد للبحار من جانب المجتمع الدولي بحيث أصبح الآن ٧٥ في المائة من الدول الأعضاء أطرافا في الاتفاقية، وفي التوقيع على الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والاتفاق المتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والاتفاق الإطاري لحفظ الموارد البحرية الحية في أعالي البحار في جنوب - شرق المحيط الهادئ - وهو اتفاق غالاباغوس؛ وفي دخول هذه الاتفاقات حيز النفاذ؛ فضلا عن اعتماد تشريعات محلية تتماشى مع الاتفاقية ومع الاتفاقات السالف ذكرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المزايا التي تنطوي عليها الاتفاقية هي دونما شك أكبر وأكثر فائدة لبلدي بحيث تغطي على أي عيب قد يكون موجودا فيها.

وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة التي تفتقر إلى الآليات أو الصكوك المؤثرة دوليا، يعتبر الانضمام إلى قانون البحار والامتثال له أفضل ضمان لحماية مصالحها الحيوية. وأود أن أذكِّر أيضا بأن إكوادور، بوصفها من الأعضاء الأصليين في إعلان سانتياغو التاريخي لعام ١٩٥٢ - وهو حجر الأساس لعملية التحوُّل في قانون البحار - قد شاركت بنشاط وبشكل مستمر طوال عملية التفاوض من أجل وضع هذه الاتفاقية، خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بقانون البحار، بل حتى قبل ذلك في عمل اللجنة التحضيرية. وتبعا لذلك، سيكون الانضمام إلى الاتفاقية تتويجا لهذا المسعى المطوّل من أجل توطيد الاتفاقية وإعادة التأكيد عليها وللتقدم الكبير المحرز في هذا المجال الهام من مجالات التعاون الدولي.

ومن ثم في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، سنّت حكومة إكوادور مرسوما تنفيذيا يستهدف إنشاء وكالة تعرف باسم اللجنة الوطنية لقانون البحار ترفع تقاريرها إلى رئاسة الجمهورية، ومقصدها الرئيسي هو تيسير انضمام إكوادور إلى الاتفاقية. ولهذا الغرض، اضطلعت اللجنة بدراسات تستهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أحكام الاتفاقية، وترويج نشرها، وتقديم المشورة إلى شتى أجهزة الدولة عن مزايا انضمام إكوادور إلى الاتفاقية. وتتكون اللجنة من وزراء أو نواب وزراء العلاقات الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية والبيئة، بالإضافة إلى رئيس لجنة الشؤون الدولية في الكونغرس، وممثل عن المجلس الوطني للجامعات ولكليات الفنون التطبيقية. وهذه اللجنة، التي أتشرف برئاستها، لها أمين تنفيذي وأمين فني. وقد بدأت عملها في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وهي تمارس عملها بشكل كامل ونشط منذ ذلك الحين.

ونتيجة لجهود تلك اللجنة، وجّه رئيس الجمهورية خطابا إلى الكونغرس الوطني يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ طلب فيه من الكونغرس أن يوافق على الاتفاقية. وهذا شرط أساسي مسبق للانضمام إلى الاتفاقية من الناحية الدستورية. ونتيجة لذلك، يجري النظر الآن في هذه المسألة من جانب الجهاز التشريعي وأملنا أن تتم الموافقة عليها قريبا.

لذلك، أود أن أعلن أنه بمجرد أن يتم الحصول على تلك الموافقة من الجهاز التشريعي، ستمضي حكومة إكوادور في إضفاء الطابع الرسمي على انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد أندريانـاريفيلو - رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد مدغشقر، أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة لقيامه، بالاشتراك مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بتنظيم هذا الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان ذلك خطوة حاسمة

اتخذها المجتمع الدولي يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في مؤتمره الذي عقده في منطقة خليج مونتيغو بجامايكا.

وأسوة بالمتكلمين السابقين، يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بأولئك الذين عملوا بلا كلل خلال المفاوضات حول هذه الاتفاقية التي توجت باعتمادنا لها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. وهي تمثِّل أحد أهم الصكوك القانونية التي صدرت في القرن العشرين والتي تنظم شؤون المحيطات. ونود أن نهنئ بحرارة الأمين العام على تقريره ذي الصلة بشأن المحيطات وقانون البحار (A/57/57)، الذي يبرز أوجه التقدم الرئيسية التي تحققت في مجال الشؤون البحرية بعد انقضاء ٢٠ عاما على اعتماد الاتفاقية. ونأمل أن نرى انضماما عالميا للاتفاقية في المستقبل القريب جدا.

ويمثل عام ٢٠٠٢ هذا مرحلة هامة للمحيطات وقانون البحار ليس فقط لأنه يتيح لنا فرصة ممتازة كيما ننوّه بالأهداف التي تحققت في هذا المجال، ولكن أيضا لأنه يذكِّرنا بأهمية المحيطات باعتبارها موردا اقتصاديا حيويا، وبالدور الحاسم الذي تضطلع به من ناحية الأمن والتعاون الدولي والتنمية المستدامة. والواقع، أنه قد تم إنشاء ثلاث هيئات رئيسية للاتفاقية خلال العقدين الأخيرين، وهي هيئات نرحب بأدائها الفعال، ونتمنى لها كل نجاح في عملها.

وتشكِّل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطارا قانونيا عالميا لجميع الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار، نظرا لأن أحكامها تحدد حقوق والتزامات كل دولة فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، بما في ذلك التدابير اللازمة لمكافحة التلوث البحري. والواقع أن التلوث الناجم عن السفن ما فتئ يشكل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي منذ عدة سنوات. ومرة أخرى، تبين التجارب الماضية والحديثة نطاق وخطورة الكوارث والأضرار التي يسببها تلوث البيئة البحرية.

وتشدد مدغشقر على الحاجة الملحّة إلى اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على البيئة البحرية من تلك الكوارث. وبما أن مدغشقر دولة جزرية، فإنها لم تنج من هذه الكوارث خلال العشر سنوات الأخيرة. فقد وقعت مع الأسف حوادث بحرية دمّرت الحيوانات والنباتات المائية في المناطق الساحلية، الأمر الذي يدل على وجود حاجة ملحّة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال الآن أكثر من أي وقت مضى وأن يتم ذلك وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي ذلك السياق، نشعر بالتشجيع نتيجة للعدد المتزايد من الاتفاقات الدولية بشأن حماية الحياة البحرية. وواحد من أهمها، في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي تم التفاوض بشأنه في عام ١٩٩٢ في مؤتمر قمة ريو، يتضمن برنامجا للعمل من أجل حماية المحيطات وجميع البحار. ومع ذلك، فبالنظر إلى المشاكل التي تهدد البيئة البحرية وتتطلب إدارة موارد متكاملة، وأيضا تنمية اقتصادية لا تؤدي إلى التلوث، فقد رأى المجتمع الدولي أنه من الضروري إعادة النظر في المسألة أثناء مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

ولذلك، نلاحظ بارتياح اعتماد مؤتمر القمة المذكور خطة التنفيذ التي تنص على الحرص على جميع المستويات على التنمية المستدامة للمحيطات، بما في ذلك استدامة محاصيل صيد مصائد الأسماك، وتشجيع حفظ المحيطات وإدارتها، وتعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث، والنهوض بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتقييمها العلمي كأساس ضروري لاتخاذ القرارات بصورة رشيدة.

وفي الواقع، وبالنسبة لمدغشقر، فالمناطق الساحلية تشكل في الوقت الحالي مواقع لمشاكل كثيرة. فصائدو الأسماك وتجار المنتجات البحرية يدمرون بسرعة متزايدة، وكثيرا ما يكون ذلك نتيجة للجهل، النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والتي يبدو الآن أن مستقبلها غامض بدرجة كبيرة ما لم تُبذل جهود كبيرة وبسرعة لإدارتها وصونها بشكل أفضل.

ولذلك، عُقد مؤخرا مؤتمر بشأن الصيد المسؤول للروبيان وذلك في أنتاناناريفو من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بمساعدة من خبراء دوليين ومجموعة مدغشقر للمتخصصين في الزراعة المائية والقائمين بزراعة الروبيان. وكان الهدف عرض التطور السريع لمصائد الروبيان في مدغشقر، وهي أحد أفضل القطاعات أداء في المحيط الهندي، وتسهيل فهم أفضل لتوافق الزراعة المائية مع البيئة. وكان هذا المؤتمر أيضا فرصة لاستعراض التجارب العالمية في ذلك المجال، وتحديدا الدروس المستفادة من آسيا.

ومدغشقر جزيرة يعتمد بقاؤها واقتصادها بصورة كبيرة على حماية وإدارة البحر واستدامة الصيد فيه وموارده. ونتيجة لذلك، فقد شاركت بصورة نشيطة في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولذلك، فإنه من دواعي سروري بالفعل أننا قدمنا اليوم إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار هدية لإحياء ذكرى مشاركتنا في هذا العمل من سعادة السفير بليس رابيتافيكا، الذي ترأس وفد مدغشقر من بداية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار حتى عام ١٩٨٢.

ومدغشقر هي الأمة التي تعتمد على الصيد بحق، إذ لديها خمسة أنواع متوطنة. وترحب مدغشقر بدخول اتفاق الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونحن نخطط للانضمام لهذا الاتفاق في المستقبل القريب. ورحبت مدغشقر بنتائج الاجتماعات غير الرسمية للدول الأطراف في هذا الاتفاق المعقودة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد أتاحت تلك الاجتماعات الفرصة للنظر المتعمق في الجزء السابع من الاتفاق، مما أدى إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ أحكام ذلك الجزء واستكمال البرامج الثنائية والإقليمية والعالمية الحالية؛ وإنشاء صندوق استئماني خاص للسماح للبلدان النامية بالمشاركة في تلك الاجتماعات.

وإضافة إلى ذلك، وبوصفنا دولة عضوا في لجنة أسماك تون المحيط الهندي، استضافت مدغشقر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اجتماعا حكوميا دوليا لإنشاء لجنة مصائد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي، طبقا للهدف الذي ينادي به الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، للترويج لحفظ الأنواع بخلاف أسماك التون وإدارتها الحكيمة والاستخدام الفعال لها. وتتعاون تلك اللجنة عن قرب مع منظمات عالمية أخرى في مجالات ذات اهتمام مشترك وتحديدا مع منظمات فاعلة في المجال وخاصة لجنة أسماك تون المحيط الهندي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وفي ذلك السياق نفسه، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنشأت مدغشقر في أيار/مايو ٢٠٠١ مشروعا باسم ”مشروع أمباتوندرازاكا للغذاء عن بعد“ وهو يدرب نساء المنطقة على تحسين نوعية الأسماك وقابليتها للحفظ عن طريق المعالجة والتجفيف وعلى توسيع مجال أنشطتهن التجارية.

وفيما يتعلق بالآفاق المنتظرة، تنظر مدغشقر في فكرة إنشاء شبكة لرصد البيئة المائية، وتحديدا فيما يتعلق بالمواد

السمية البيولوجية، التي تتسبب في التسمم نتيجة لاستهلاك الأنواع البحرية، إضافة إلى شبكة إيكوتوكس التي تشترك في خدمات صحية وبحثية وتحاليل معملية.

ومدغشقر هي رابع أكبر الجزر في العالم، ويبلغ طول خطها الساحلي ٥ ٦٠٣ كيلومترات ولها منطقة اقتصادية خاصة بها مساحتها ١,٢ مليون كيلومتر مربع. وتعاني مدغشقر مشاكل بيئية مستمرة من قبيل الكثبان الرملية التي تحملها الرياح وتآكل السواحل والأعاصير والفيضانات.

ونحن نشعر بقلق عميق نتيجة لزيادة الأنشطة الإجرامية من قبيل أعمال الإرهاب والقرصنة في أعالي البحار والاتجار غير المشروع بالمخدرات والصيد غير المشروع. وفي عام ٢٠٠٢، حصلت مدغشقر على وسائل أفضل لتحسين رصد خطها الساحلي. ونود أن نعرب مرة أخرى عن عميق شكرنا لشركائنا في التنمية على مساعداتهم المفيدة جدا في هذا الميدان.

ولا يمكن إنكار أنه قد تم تحقيق تقدم هائل وملموس خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. ومع ذلك فإنه يجب فهم واحترام ثراء وهشاشة البيئة الساحلية والبحرية.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأهمية القصوى للمحيطات من أجل التنمية وتخفيض مستوى الفقر خاصة بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية، حيث أن اقتصاداتها ضعيفة وتفتقر إلى القدرة والخبرة التقنية.

وختاما، تود مدغشقر أن يستطيع الطابع التاريخي لهذه الدورة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن يبعث طاقة جديدة في تدعيم التعاون الدولي بغية التحقيق الكامل لأهداف هذه الوثيقة القانونية الشديدة الأهمية التي نفخر بها جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.